البحث العاشر:

مخرجات كليات المجتمع و سوق العمل في الجمهورية اليمينة

إعداد :

أ / رهيب سعيد قائد محمد

الجمهورية اليمنية

مخرجات كليات المجتمع و سوق العمل في الجمهورية اليمنية

أ / رهيب سعيد قائد محمد

• **مستخلص الدراسة** :

استهدفت هذه الدراسة التعرف على المعوقات التي تواجه كليات المجتمع في الجمهورية اليمنية والتعرف على المقترحات التي يمكن أن تساعد هذه الكليات للتغلب على المعوقات وذلك من وجهة نظر القيادات الأكاديمية وأعضاء هيئة التدريس في كليات المجتمع وأرباب العمل وخريجي كليات المجتمع . ومعرفة ما إذا كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات عينة الدراسة حول المعوقات والمقترحات يمكن أن تعزى لمتغير الوظيفة (القيادات الأكاديمية،أعضاء هيئة التدريس، أرباب العمل، الخريجون) . وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي، وأجريت الدراسة على خمس كليات مجتمع وهي كليات مجتمع (صنعاء -عدن - سيئون -عبس -يريم)، وطبقت الاستبانة كأداة للدراسة لجمع البيانات على عينة من (٨٥٨) مشاركاً من قيادات كليات المجتمع، وأعضاء هيئة تدريس،و خريجين، وأرباب عمل. وتوصلت الدراسة إلى نتائج أهمها : في مجال المعوقات فقد توصلت الدراسة أن من أهم المعوقات عدم وجود تنسيق بين كليات المجتمع ومؤسسات سوق العمل فيما يتعلق بوضع المناهج وتدريب الطلاب وتبادل الخبرات، وعدم وجود بيانات دقيقة وواضحة عن سوق العمل من حيث الاحتياجات وعن البطالة في العمالة، وعدم وجود قوانين ولوائح تنظم العلاقة بين مؤسسات التعليم ومؤسسات سوق العمل، وتدني مستوى وعي المجتمع بأهمية الشراكة بين مؤسسات التعليم ومؤسسات سوق العمل، وقلة الموارد المالية اللازمة لعمليات التدريب والتأهيل. وفي مجال المقترحات فقد توصلت الدراسة إلى القيام بعقد دورات تدريبية لأعضاء هيئة التدريس بالاشتراك مع مؤسسات سوق العمل،والتواصل مع خريجي الكليات بعد تخرجهم وبعد التحاقهم بسوق العمل لمعرفة الصعوبات التي واجهوها،وإنشاء وحدة تنسيق مع سوق العمل في كل كلية تهتم بالتواصل مع مؤسسات سوق العمل المحيطة بالكلية، وربط مشاريع تخرج الطلاب بحل مشاكل قائمة في مؤسسات سوق العمل،وتوفير بيانات عن احتياجات سوق العمل وعن عدد العاطلين وتخصصاتهم، وإشراك خبراء من مؤسسات سوق العمل في عمليات صياغة المناهج وعمليات التدريب، ومشاركة رجال الأعمال كأعضاء مجلس أمناء لكليات المجتمع.

The Obstacles Faced by Community Colleges in The Republic of Yemen

Abstract

This study aimed to identify the obstacles faced by community colleges in the Republic of Yemen and identify the proposals that can help community colleges in the Republic of Yemen to overcome the difficulties from the viewpoint of academic leaders and faculty members, employers and graduates. also To know whether there were statistically significant differences between the study sample responses about the obstacles and proposals due to the Occupation variable (academic leaders, faculty members, employers, graduates). The study used descriptive methodology, and was conducted at five community colleges (Sanaa-Aden-Saion- Abs - Yarim), and used the questionnaire as a tool to collect data from a sample of 858 participants (leaders of community colleges, faculty members,

graduates, and employers).The study reached to the following results: in the field of obstacles, the study concluded that the most important obstacles are: lack to coordination between community colleges and labor market institutions in developing curricula, training students and exchange of experiences, lack to accurate and clear data on the labor market in terms of needs and unemployment, lack to laws and regulations governing the relationship between educational institutions and the labor market.In the field of the proposals, the study reached to the following: training faculty members in cooperation with the labor market institutions, communicating with graduates after graduating and after entering the labor market to find out the difficulties they faced, establishing a coordination unit in each college to communicate with the labor market, linking graduation projects with existing problems in the labor market institutions, providing data about needs of the labor market and number of unemployed and their specialties, involving experts from labor market institutions in developing curricula and training processes, involving business men the Board of Trustees of Community Colleges.

- **مقدمة** :

إن إسهام التعليم العالي بأشكاله المختلفة في عملية التنمية بجميع أبعادها العلمية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، يعتبر عاملا جوهريا في تحقيق التنمية الإنسانية والرفاهية الاجتماعية. وذلك من خلال ما تقدمه الجامعات لمجتمعاتها من عطاء معرفي وفكري واكتشافات واختراعات علمية توظف لخدمة الإنسانية وجعل حياة الإنسان أكثر يسرا و رفاها واستقرارا إضافة إلى ذلك فإن مؤسسات التعليم العالي تقوم بدور حيوي مهم في إعداد الكفاءات والكوادر الوطنية وتزويدها بالمعارف والمعلومات والمهارات والاتجاهات التي تتلاءم مع متطلبات سوق العمل (الربيعي ،٢٠٠٨م: ص١٦٥).

ولذا يؤكد الربيعي(٢٠٠٨،ص ١٦٥) بأنه لابد من تظافر الجهود والتعاون بين مؤسسات التعليم الجامعي و مؤسسات الإنتاج المختلفة سواء في قطاع البضائع و السلع أو في قطاع الخدمات من أجل وضع المعايير النوعية المناسبة لمخرجات التعليم الجامعي، وتحديد الكفايات المهنية والوظيفية والقيم الأخلاقية التي ينبغي أن يتعلمها خريجو الجامعات والكليات أثناء الدراسة الجامعية.

وهنا تظهرالأهمية الاقتصادية للتعليم الجامعي فالصلة بين التعليم الجامعي والاقتصاد صلة عضوية لا تنفصم. فالتعليم الجامعي يسهم في عملية التنمية الاقتصادية من خلال مخرجاته من القوى البشريةالمتعلمة والمدربة، لتكون هذه المخرجات سواعد عاملة منتجة عند التحاقها بقطاعات الإنتاج الاقتصادي المختلفة، ولا شك أن لهذا مردود اقتصادي كبير على المجتمع. و من جانب آخر فالاقتصاد يوفر للتعليم الجامعي ما يحتاج إليه الأخير من موارد مادية ومالية. ولذا يمكن القول بأنه كلما كان لدى المجتمع نظام تعليم جامعي متطور كلما كان لديه نظام اقتصادي متطور (ناصر، ٢٠٠٧، ص ٧٥٥).

وفي الجمهورية اليمنية يعاني التعليم العالي من عدم وجود تخطيط علمي سليم للجامعات والكليات،بحيث يحدد أهدافها وسياساتها بشكل واضح، ويسهم في مشكلات التعليم العالي ومواجهة تحدياته ووضع رؤية مستقبلية استراتيجية لجميع أنماطه لخدمة التنمية الشاملة واحتياجات سوق العمل. فالتعليم العالي في الجمهورية اليمنية يجب أن يعتمد على مشروع حضاري شامل، يستند إلى رؤية شاملة للكون والإنسان والحياة،أي إلى فلسفة اجتماعية وفلسفة تربوية واضحة الرؤية والمعالم، فتكون مرسومة يقرها قادة التعليم العالي وينفذونها كي تساعد اليمن على حل مشكلاته التنموية الشاملة، وإلا سيصبح التعليم العالي نفسه مشكلة و كارثة، و خطرا على اليمن. (باعباد ،٢٠٠٨، ص ٤٧٧،ص ٥٠٧)

إن التوسع بنمط التعليم العالي المتوسط، المتمثل في كليات المجتمع والمعاهد التقنية يمكن أن يخلق قاعدة عريضة من الكوادر ذات التأهيل الفني والمهني، و ذلك بجذب خريجي الثانوية العامة الذين لديهم ميول و توجهات مهنية، وهذا بدوره سيساهم مساهمة فاعلة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية إذا ما أحسِن التخطيطله(الأغبري ، ١٩٩٥،ص٥) .

ويستند النظام التعليمي في كليات المجتمع إلى فلسفة ارتباط التعليم باحتياجات المجتمع، ومتطلبات سوق العمل، بحيث يوفر هذا النمط من التعليم العالي خدمات تعليمية و تدريبية متنوعة ومتعددة و مرنة، تخدم المجتمعات المحلية التي تقع فيها تلك الكليات، إضافة إلى أن النظام التعليمي بكليات المجتمع يعمل على توفير برامج وتخصصات تعليمية متميزة، يكون الهدف منها إعداد الأفراد لسوق العمل لشغل الوظائف الوسطية في قطاعاته المختلفة، لتكون حلقة وصل بين الاختصاصيين والمهنيين(كلية المجتمع صنعاء، ٢٠٠٥، ص٢٣).

واعتقد القائمون على تبني نمط كليات المجتمع بأنه الحل الناجع والمناسب للقضاء على البطالة بين مخرجات التعليم الجامعي، لأنه نمط يقوم على فكرة الربط المباشر بين برامج التعليم في كليات المجتمع وحاجات مؤسسات المجتمع الاقتصادية. والعملية التعليمية التدريبية في كليات المجتمع تعني تأهيل كوادر فنية يمكن استيعابها في مؤسسات القطاع الخاص من مصانع و شركات ونحو ذلك، كون تحديد برامج كلية المجتمع يفترض أن يتم وفق دراسات قبلية لسوق العمل في المجتمع المحيط بالكلية،وهذا قائم بالفعل في كثير من دول العالم المطبقة لهذا النمط وبالتالي فإن فكرة تبني نمط كليات المجتمع في اليمن جاءت لتسد نواحي القصور في مخرجات الجامعات وتعمل بتنوع ومرونة يعكسان التنوع الطبيعي في الأنشطة الاقتصادية للمجتمعات المختلفة (الحاج ،٢٠١٢،ص١٧)

- **مشكلة الدراسة** :

تعول اليمن على كليات المجتمع كنمط من انماط التعليم العالي كمرتكز أساسي للنهوض بالموارد البشرية وتنميتها، ومعالجة الفجوة الحاصلة بين المخرجات التعليمية ومتطلبات سوق العمل، وما يرافق ذلك من أعباء اجتماعية واقتصادية. ولكن تلك الجهود لم تحقق النتائج المرجوة للنهوض بواقع التعليم الفني الوسطي، الذي لازال يعاني من العديد من المشاكل والمعوقات، التي حولت

هذا النمط من التعليم إلى عائق رئيسي ساهم في تعميق الفجوة القائمة بين مخرجاته وسوق العمل (الراجح، ٢٠١٢)

ولا يزال الواقع يُظهر أن معدلات البطالة بين مخرجات مؤسسات التعليم المهني وكليات المجتمع في ارتفاع دائم، حيث تشير إحصائيات وزارة التعليم الفني والتدريب المهني إلى أن نسبة البطالة بين مخرجات مؤسسات التعليم المهني وكليات المجتمع تفوق ٦٠٪، وأن قطاع الأعمال لا يثق بمستوى مخرجات هذه المؤسسات، وأنها لا تعكس احتياجاته الفعلية، ولا تُتاح لقطاع الأعمال المشاركة الفعلية في كافة مراحل عملية التعليم والتدريب والتأهيل لمخرجات مؤسسات التدريب المهني وكليات المجتمع (الحاج، ٢٠١٢، ص١٢)

وتكاد تكون العلاقة بين تلك الكليات والمجتمعات المحيطة بها مقطوعة تماما، وساهم ذلك في زيادة البطالة بين مخرجات هذه الكليات وجعلها كليات نمطية، لا تنوع فيها و لا مرونة،وجعل برامجها لا تخدم المجتمعات المحيطة بها (الحاج ،٢٠١٢، ص ١٧).

ولذلك فإن مشكلة الدراسة تتحدد في بحث واستقصاء مواءمة مخرجات كليات المجتمع في الجمهورية اليمنية مع متطلبات سوق العمل.

- **أهداف الدراسة**

تسعى هذه الدراسة لتحقيق الأهداف التالية

- التعرف على المعوقات التي تواجه كليات المجتمع في الجمهورية اليمنية فيما يتعلق بعدم مواءمة مخرجاتها التعليمية مع متطلبات سوق العمل وذلك من وجهة نظر القيادات الأكاديمية وأعضاء هيئة التدريس في كليات المجتمع وأرباب العمل وخريجي كليات المجتمع .
- التعرف على المقترحات التي يمكن أن تساعد كليات المجتمع في الجمهورية اليمنية في التغلب على الصعوبات التي تواجه مخرجاتها التعليمية وذلك من وجهة نظر القيادات الأكاديمية وأعضاء هيئة التدريس في كليات المجتمع وأرباب العمل وخريجي كليات المجتمع .
- معرفة ما إذا كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات عينة الدراسة حول المعوقات يمكن أن تعزى لمتغير الوظيفة(القيادات الأكاديمية،أعضاء هيئة التدريس، أرباب العمل، الخريجون) .
- معرفة ما إذا كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات عينة الدراسة حول الاقتراحات تعزى لمتغير الوظيفة (القيادات الأكاديمية، أعضاء هيئة التدريس، أرباب العمل، الخريجون) .

- **أهمية الدراسة** :

تتمثل أهمية هذه الدراسة كونها ستناقش نشأة وتطور كليات المجتمع وأهدافها وبرامجها، كما ستناقش بشكل مفصل الوظائف الأساسية لكليات المجتمع باعتبارها تمثل نمطا مختلفا عن بقية أنماط التعليم العالي الأخرى، وهذا ما يعطي للدراسة أهمية نظرية خاصة. الأهمية العملية. كما تُسهم هذه الدراسة في إبراز المعوقات التي تواجه كليات المجتمع في الجمهورية اليمنية فيما يتعلق بعدم مواءمة مخرجاتها مع متطلبات سوق العمل. ومن ثم تقديم

المقترحات التي يمكن أن تساعد القائمين على هذه الكليات على التغلب على الصعوبات.

- **أسئلة الدراسة** :

- ما المعوقات التي تواجه كليات المجتمع في الجمهورية اليمنية فيما يتعلق بعدم مواءمة مخرجاتها التعليمية مع متطلبات سوق العمل من وجهة نظر القيادات الأكاديمية وأعضاء هيئة التدريس في كليات المجتمع وأرباب العمل وخريجي كليات المجتمع؟
- ما المقترحات التي يمكن أن تساعد كليات المجتمع في الجمهورية اليمنية فيما يتعلق بعدم مواءمة مخرجاتها التعليمية مع متطلبات سوق العمل من وجهة نظر القيادات الأكاديمية وأعضاء هيئة التدريس في كليات المجتمع وأرباب العمل وخريجي كليات المجتمع؟
- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات عينة الدراسة حول المعوقات تعزى لمتغير الوظيفة (القيادات الأكاديمية،أعضاء هيئة التدريس، أرباب العمل، الخريجون)؟
- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات عينة الدراسة حول الاقتراحات تعزى لمتغير الوظيفة (القيادات الأكاديمية، أعضاء هيئة التدريس، أرباب العمل، الخريجون)؟

- **حدود الدراسة** :

من حيث الموضوع سوف تقتصر الدراسة على مواءمة مخرجات كليات المجتمع الحكومية في الجمهورية اليمنية مع متطلبات سوق العمل.

- الحدود المكانية: سوف تطبق هذه الدراسة علي خمس كليات هي كلية مجتمع ـ صنعاء، وكلية مجتمع . عدن وكلية مجتمع . سيئون وكلية مجتمع عبس. وكلية مجتمع يريم وهي موزعة جغرافيا في جميع مناطق الجمهورية اليمنية.
- الحدود البشرية: سوف تقتصر الدراسة على الفئات التالية:
  - ✓ القيادات الأكاديمية في الكليات.
  - ✓ أعضاء هيئة التدريس
  - ✓ أرباب العمل (الرؤساء المباشرون) .
  - ✓ خريجو كليات المجتمع

- **مصطلحات الدراسة** :

كلية المجتمع: مؤسسة للتعليم العالي تقدم عددا من البرامج والتخصصات الدراسية لمدة ثلاث سنوات، وتتميز برامج كلية المجتمع بالمرونة والاستجابة لحاجات الأفراد و المجتمع وحاجات خطط التنمية من الكوادر البشرية.

مواءمة المخرجات مع متطلبات سوق العمل : قدرة المؤسسة التعليمية على تخريج أفراد قادرين على الوفاء بمتطلبات سوق العمل. ويُقصد بها في هذه الدراسة تدريب وتأهيل كوادر بشرية ذات قدرة عالية،تنعكس إيجابيا على إنتاجية الخريج في سوق العمل.

سوق العمل: الفرص الوظيفية المتاحة في القطاعين الحكومي والخاص. ويُقصد به في هذه الدراسة المكان الذي يتيح الفرص الوظيفية لمخرجات كليات المجتمع في مختلف التخصصات.

مخرجات كلية المجتمع: هي عبارة عن نواتج النظام التعليمي في كليات المجتمع والتي تصب في المجتمع والبيئة، ويفترض في هذه المخرجات أن تكون استجابة لحاجات وتطلعات البيئة، محققة لأهداف التعليم وأهداف المجتمع. ويُقصد بها في هذه الدراسة خريجو كليات المجتمع الذين يمتلكون المعارف والمعلومات والخبرات العملية والمهارات الفنية التي تؤهلهم للالتحاق بسوق العمل.

- **الاطار النظري** :

- **تعريف كلية المجتمع**

جاء تعريف كليات المجتمع في الكثير من الأدبيات التربوية، فيما يلي نقدم عرضا لهذه التعريفات :

في الاجتماع السنوي الثاني للجمعية الأمريكية للكليات المتوسطة عام ١٩٢٢ تم تعريف الكلية المتوسطة بأنها مؤسسة تقدم عامين دراسيين للحصول على الشهادة الجامعية. وفي عام ١٩٢٥ تم تعديل التعريف ليتضمن عبارة " الكلية المتوسطة من الممكن أن تطور نوع مختلف من المناهج الدراسية يتناسب مع الاحتياجات المتغيرة للمجتمع سواء المهنية أو الاجتماعية أو الدينية " (Cohen&Brawer,2008,p4)

وعرفها (Bassero,2011,p20) بأنها مؤسسة من مؤسسات التعليم العالي مدة الدراسة فيها عامان دراسيان، تقدم تعليم ملائم المحتوى والمستوى، كما تهتم باحتياجات المجتمع الذي تقع فيه.

وعرفها (Cotham,2000:p2) بأنها مؤسسات فريدة من نوعها تهدف إلى توسيع إمكانية الوصول إلى التعليم ما بعد الثانوي، وتدريب نسبة كبيرة من الأفراد .

وجاء تعريف كلية المجتمع في قاموس ويبستر بأنها كلية تم إنشاؤها لخدمة المجتمع وفي بعض الأحيان تُمَوَل بشكل جزئي من المجتمع، وتركز على الوظيفة المهنية والأكاديمية .

ونقل (الشمري، ١٤٢٩:ص٦١) تعريف الموسوعة الدولية للتعليم العالي لكلية المجتمع على أنها "مؤسسة تقدم للطلبة الملتحقين بها عددا من البرامج والتخصصات الدراسية لمدة سنتين على المستوى المتوسط بين المرحلة الثانوية والمرحلة الجامعية، وتمتاز برامج هذه المؤسسة بالشمول و المرونة حتى تتلاءم مع حاجات الأفراد والمجتمع ومع حاجات خطط التنمية من الكوادر البشرية ".

وعرفها (أبو الرب ،١٤١٦، ٥٣) بأنها "كل مؤسسة تعليمية جامعية متوسطة فنية عامة أو خاصة اشتملت على نوع من أنواع المواد التعليمية أو المهارات، ويلتحق بها الطلبة بعد الحصول على شهادة الدراسة الثانوية العامة أو ما

يعادلها بحيث تقل مدة الدراسة فيها عن أربع سنوات ويتبع فيها نظام الساعات المعتمدة والفصول الدراسية ".

كما عرفها (الحبيب ، ١٤٢٥: ص٦٠٢) بأنها مؤسسة تعليمية من مؤسسات التعليم الجامعي مدتها تقل عن أربع سنوات تمتاز بتقديم برامج متنوعة أكاديمية ومهنية تطبيقية، وتهدف إلى إعداد الطلاب لإكمال الدراسة في الجامعة أو إعدادهم مهنيا لسوق العمل.

وعرفها (الخطيب، ١٤٢٤:ص٦٩) " بأنها عبارة عن نوع من مؤسسات التعليم العالي ما فوق الثانوي تتميز بشمولية برامجها التعليمية والتدريبية لعدد كبير من الموضوعات التي يهتم بها المجتمع المحلي الذي تتواجد به، وتعمل على سد حاجاته من الكوادر البشرية، وتهيئة الطالب للدراسة الجامعية، ومعالجة مشكلات المجتمع بصورة عامة "

ويعرفها الباحث بأنها مؤسسة من مؤسسات التعليم العالي، تقدم حزمة واسعة من البرامج المرتبطة باحتياجات المجتمع، وقد تكون مدة الدراسة في هذه البرامج عامين دراسيين، أو تكون عبارة عن دورات قصيرة الأجل .

- **نشأة وتطور كليات المجتمع**

نشأت فكرة هذه الكليات كاستجابة قومية أمريكية للحاجات الملحة التي كانت موضع اهتمام قادة المجتمع على مختلف المستويات في مجالات عدة، كان من بينها التحديات التكنولوجية والتغير في البنية الاجتماعية والاقتصادية التي أولت اهتمامها نحو المجال الصناعي ومجال الخدمات مع الأخذ في الاعتبار زيادة الطلب المحلي، وارتفاع حدة المنافسة في الأسواق العالمية على السلع والخدمات، وما صاحب ذلك أيضا من ارتفاع معدل النمو السكاني. كل هذه العوامل شكلت تحديا قويا أمام مؤسسات التعليم العالي للاستجابة لها ومحاولة تعديل فلسفتها التعليمية وأهدافها التربوية بطرق أفضل لتحقق متطلبات المجتمع (الأغبري، ١٩٩٥: ص١٣٣) .

ويشير (Button,2009,p34)إلى أن الهدف الأساسي من إنشاء كليات المجتمع في الأصل هو إضفاء الطابع الديمقراطي على الفرص التعليمية، وذلك بتوفير التعليم الجامعي بحيث يصبح في متناول الناس جميعا، وعلى الأخص ذوي الدخل المحدود والأقليات العرقية. وعلى هذا النحو قامت هذه الكليات بدور الوسيط لإعدادهم الطلاب مهنيا وتهيئتهم إلى الانتقال للمستوى الجامعي.

وقد لعب قادة الجامعات أهم الأدوار التي ساعدت على نشوء كليات المجتمع، فخلال النصف الأخير من القرن التاسع عشر كان هناك عدد من رؤساء الجامعات الأمريكية الذين تلقوا تعليمهم في الجامعات الألمانية، و التي كانت في حينها أرقى جامعات العالم .هؤلاء القادة من أمثال هنري تابان Henry Tappan رئيس جامعة ميتشجان ١٨٥١، ولانجLang من جامعة كاليفورنيا وجوردان Jordan رئيس جامعة ستانفوردوفولويلFolwell رئيس جامعة مينسوتا وهاربر Harper رئيس جامعة شيكاجو ووليام ميتشل William Mitchal رئيس جامعة جورجيا عام ١٨٥٩، سعوا إلى التفريق بين الجامعات والكليات المتوسطة، بحيث تقوم الكليات المتوسطة التي هي امتداد للمدارس بتوفير التعليم في مجال

الفنون والعلوم، وتعمل على صقل مهارات وقدرات الطالب، على أن تتفرغ الجامعات لتطوير المعرفة وإكتشاف معارف جديدة (Ratcliff,1994:p7) .(Cohen&Brawer,2008,p6)

كما اقترحآخرين مثل وليام ريني هاربر William Rainy Harper من جامعة شيكاجو، و إدموند جيمس Edmund James من جامعة إلينوي ، وغيرهم محاكاة النظام المتبع في الجامعات الأوروبية . بحيث تصبح الجامعات مسئولة عن المراحل العليا للتعليم العالي، في حين تعمل المدارس على توفير التعليم العام والمهني للطلاب (Cohen&Brawer,2008,p7).

وتعزي كثير من المصادر المهمة الحالية لكلية المجتمع إلى اللجنة الرئاسية للتعليم العالي عام ١٩٤٧ والمعروفة بلجنة ترومان، حيث يعتبر تقرير هذه اللجنة حدا فاصلا لكليات المجتمع، لأنه دعى إلى غرس الممارسات الديمقراطية في كل جوانب التعليم العالي لتوسيع نطاق خدمات التعليم العالي وتعميم فوائده على كل شرائح المجتمع، وتطويره لخدمة التنمية.

• أهداف كليات المجتمع

وقد وضح تقرير صادر عن مؤسسة كارنيجيCarnegie Foundation أهداف ووظائف كليات المجتمع بالقول أن كليات المجتمع توفر برامج متعددة ومتنوعة تتلاءم مع احتياجات الطلاب أكثر من أي مؤسسة تعليم عالي أخرى. كما توفر هذه الكليات فرصا للتعليم لفئات طلابية لم تكن لديها الرغبة بالإلتزام ببرامج التعليم العالي التي تمتد لأربع سنوات،هذه الفرص تعطي المجال لهذه الفئات للانخراط في نظام للتعليم العالي دون الولوج في أي مجازفات كبيرة من ناحية ضياع الوقت والتكاليف. كما توفر هذه الكليات فرصا للتعليم المستمر لفئات الكبار المنخرطين في سوق العمل والتي تحتاج إلى مزيد من التدريب وتحسين قدراتها الوظيفية و المهنية (The Carnegie .Foundation,1970,p3)

وقد أشارت (نذر وآخرون ،٢٠٠٢:ص١٥٨) إلى أربعة أهداف رئيسية لكليات المجتمع وهي:

- توفير فرص التأهيل المعرفي والمهاراتيفي التخصصات غير الأكاديمية بقصد التطوير الذاتي والمهني.
- توفير برامج الخدمة المجتمعية المختلفة.
- تأهيل الراغبين في التعليم الجامعي من خلال برامج تتواصل لاحقاً مع البرامج الأكاديمية في الكليات والمعاهد الجامعية الأخرى.
- توفير فرص ثانية للكبار لمواصلة تعليمهم وتدريبهم.

• وظائف كليات المجتمع

وقد أشار العديد من الباحثين والكتاب إلى عدد من الوظائف التي تقوم بها كليات المجتمع ومنهم : (بوبشيت، ١٤١٨: ٤٢ -٤٦) نقلا عن (Bogue,1950) و(Hillway,1958) و(Monroe,1972) و(Thoronton,1972)، وهي كما يلي :

• **أولاً: وظيفة التعليم الانتقالي**

تقدم كلية المجتمع برنامجاً دراسياً مماثلاً للبرامج التي تقدمها الجامعة في السنتين الأوليتين، بحيث يستطيع الطالب بعد إتمامه هاتين السنتين بنجاح أن ينتقل إلى السنة الثالثة في الجامعة بنقل جميع المقررات التي تمت دراستها في كلية المجتمع لاستكمال الدراسة الجامعية نظرا للتماثل في برامج الكلية والجامعة(بوبشيت،١٤١٨: ٤٣).

• **ثانياً: وظيفة التدريب المهني (الختامي)**

تاريخيا كانت وظيفة التعليم المهني حاضرة في كل مراحل تطور كليات المجتمع، فعمليات توجيه الطلاب ضمنيا تقدم مساهمات مثمرة يستفيد منها في مكان عمله، ويستفيد منها أرباب العمل في الحصول على عمال مهرة. وفي كل وقت كانت كليات المجتمع تقع تحت ضغوط رجال الأعمال والإدارة الحكومية وذلك لتحسين برامج التدريب وجعلها أكثر فعالية(Lorenzo,1994,114).

وتقدم كلية المجتمع برامج مهنية لمدة سنتين أو أقل وتسمى هذه الوظيفة الختامية، لأن الطالب يباشر العمل في مهنته فور انتهائه من الدراسة، وتشتد الحاجة إلى مثل هذه البرامج ذات السنتين في ميادينوفق حاجات المجتمع المحلي ويشترك في التخطيط لها لجان استشارية من رجال الأعمال والمهنيين من سكان المنطقة بمشاركة العاملين في الكلية لتحديد أنواع المهارات التي يهدف كل برنامج إلى تحقيقها ثم تحديد عناصر الدراسة أو المواد الدراسية التي من شأنها تأمين هذه المهارات (التل، ١٩٨٦: ٢٨٨).

• **ثالثاً: وظيفة التربية العامة والوطنية**

وتسمى في بعض المراجع (الوظيفة التثقيفية) حيث تشكل المقررات الدراسية لهذا البرنامج نواة يحتاج إليها الجميع لاكتساب المهارة في الكلام بفصاحة، والكتابة بوضوح، والقراءة بفهم، وإجراء العمليات الحسابية والمشاركة في الأنشطة العامة، وممارسة المسؤولية الوطنية، وإقامة علاقات إنسانية مع الآخرين، والحفاظ على الصحة البدنية، وإدراك قيمة الحياة من جميع وجوهها، لهذا فإن جوهر البرنامج التثقيفي يتمثل في اعتراف كليات المجتمع بأن لكل طالب شخصية خاصة من حيث قيمتها واستقلالها واحتياجها للمعارف العامة حتى يسهم إسهاما فعالا في المجتمع الذي يعيش فيه . (التل، ١٩٨٦: ٢٨٨ -٢٨٩)

• **رابعاً: وظيفة تعليم الكبار والتعليم المستمر**

تفترض كلية المجتمع أن التعليم عملية مستمرة يستغرق العمر كله، ومن واجباتها توفير فرص التعليم المستمر للكبار الذين يرغبون في تحسين أوضاعهم سواء كان ذلك لغرض الترقي في أعمالهم أو لغرض التنوير الثقافي، أو لتنمية الاهتمامات الخلاقة. وتهدف هذه البرامج إلى تنمية المهارات والمواهب والاهتمامات المهنية لدى الأفراد بحيث يؤدي ذلك إلى تحقيق أهدافهم المهنية(بوبطاينة ،معوض،١٩٨٥:ص٤٢).

• **خامساً: وظيفة التطوير التعليمي**

وقد كانت في البداية تسمى البرامج العلاجية التي بدأت فكرتها في التعليم العالي الأمريكي قبل أكثر من ١٥٠ عاما، وكان ذلك في جامعات مشهورة مثل

هارفارد وكورنيل(الحبيب،١٤٢٥: ٦٣٩) نقلاً عن (Roueche، ص ٤١). وقد لاحظ رئيس جامعة هارفارد تشارلز إليوت عام ١٨٧١م وجود مشكلات لغوية عند الطلاب المستجدين فدعا إلى وضع اختبار قبول. عند تطبيق الاختبار فشل ٥٠٪ منهم في اجتيازه. وفي عام ١٨٧٤م اعتمدت الجامعة مقررات تهيئة وإعداد لعلاج تلك المشكلات عند المستجدين(الحبيب،١٤٢٦: ٦٣٩) نقلا عن (Roueche، ص ٤١).

- **سادساً: وظيفة الإرشاد والتوجيه**

إن ترسيخ مفهوم الإرشاد والتوجيه الأكاديمي والمهني كان بمثابة نتيجة أساسية لتطور كليات المجتمع ذاتها، والتي وصفت بأنها مؤسسات ملتزمة في الأساس بمبدأ تطوير ونمو الطلاب، من خلال الخدمات الطلابية التي يمثل الإرشاد والتوجيه دعامة من دعائمها الأساسية. والهدف الأساسي من هذه الوظيفة هي مساعد الطلاب على التعرف على قدراتهم وميولهم الأكاديمية والمهنية.كما تساعدهم على التعرف على الفرص المتاحة في سوق العمل لكي يتسنى اختيار برامج الإعداد التي تساعدهم في الحصول على الوظائف المناسبة والمتوفرة(بوبطاينة،معوض ،١٩٨٥:ص٤٢).

- **سابعاً: وظيفة خدمة المجتمع**

وتوجه كليات المجتمع برامجها لخدمة المجتمع المحلي من خلال ربط هذه البرامج باحتياجات المجتمع التعليمية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية، فكليات المجتمع تقدم التسهيلات للمجتمع باعتبارها مراكز ثقافية للمجتمع، في نفس الوقت الذي يجعل المجتمع جميع مؤسساته، كالمستشفيات والمصانع والمدارس وغيرها، مراكز تدريب للطلبة وللملحقين بها وللاستفادة منها علمياً، واستخدام معاملها ومختبراتها وورشها.

• برامج كليات المجتمع

تطورت البرامج الأكاديمية في كليات المجتمع من برامج محدودة الوظيفة إلى برامج متعددة مصممة لتلبية الاحتياجات المتنوعة لأفراد المجتمع التي تنتمي إليه. ففي بداية النشأة كان يغلب على برامج هذه الكليات البرامج الانتقالية التي تعد الطالب للالتحاق إلى كلية الأربع السنوات أو إلى الجامعة، ثم توسعت إلى برامج الإعداد المهني والبرامج العلاجية وبرامج التنمية والتثقيف المجتمعي، وبرامج تعليم الكبار، وبرامج تعليم مهارات القراءة والكتابة وبرامج تعليم اللغة الإنجليزية كلغة ثانية لغير الناطقين بها. وكان لهذا التنوع والتعدد في برامج هذه الكليات انعكاس واضح على تسميتها حيث تحول اسم هذه الكليات من الكليات المتوسطة والمعاهد المهنية إلى كلياتالمجتمع(Boggs&Cater,1994:p225).

وقد لخصت (Stafford,2006,p31) البرامج التعليمية لكليات المجتمع كما يلي :

- **برامج التعليم التطويري أو العلاجي**

يقدم هذا النوع من التعليم للطلاب الراغبين في تطوير مهاراتهم المختلفة، مثل مهارات القراءة والكتابة، ومهارات الرياضيات والعلوم، و مهارات اللغة

الإنجليزية للمهاجرين القادمين من دول غير ناطقة بالإنجليزية. وهذا النوع من التعليم يساعد هؤلاء الطلاب على إكمال دراستهم الأكاديمية.

- **برامج التعليم الانتقالي**

يقضي الطالب في هذا النوع من التعليم عامين دراسين في كلية المجتمع، يتلقى خلالها مقررات دراسية في تخصص معين مماثل لما يتم تقديمه في العامين الدراسين الأول والثاني في كليات الأربع السنوات والجامعة، حيث يستطيع الطالب بعد إنهائة العامين الدراسين الانتقال إلى مستوى البكالوريوس في أي جامعة في التخصص المناظر.

- **برامج التعليم المهني أو التقني**

وفي هذا النوع يتم التركيز على التدريب المهني، بحيث يستطيع الطالب بعد اجتيازالمقررات الانخراط في سوق العمل في المجال الذي تم إعداده فيه. ويكتسب الطالب في هذا النوع من التعليم خبرات عملية تعكس الواقع الفعلي لموقع العمل، وذلك من خلال التعليم المشترك في الكلية ومواقع عمل فعلية.

- **برامج التعليم المستمر**

يغطي هذا النوع من التعليم مجالات واهتمامات مختلفة، تهدف إلى تحسين المعرفة والمهارات الشخصية للدارسين. ويكون هذا النوع من التعليم عبارة عن دورات قصيرة تتناغم مع الاحتياجات الآنية لأفراد المجتمع المحلي.

• نشأة كليات المجتمع في الجمهورية اليمنية

في إطار السعي لتوسيع قاعدة التعليم العالي وتحسين نوعيته وتحقيق الربط بين مخرجاته ومتطلبات التنمية رأت الحكومة اليمنية في بداية تسعينيات القرن الماضي إدخال نموذج كليات المجتمع إلى نظام التعليم العالي في الجمهورية اليمنية. ولقد أثبت هذا النموذج المعمول به في كثير من دول العالم بأنه من أفضل البدائل لتنويع قاعدة التعليم العالي وأكثرها قدره على المساعدة في إنتشارهالجغرافي(وزارة التعليم العالي ، ٢٠٠٣، ص ٣) .

وقد أولت القيادة السياسية اهتماما كبيرا لكليات المجتمع باعتبارها إحدى الركائز الأساسية لتحقيق التنمية البشرية، ويأتي الاهتمام بكليات المجتمع انطلاقا من فلسفتها التي تؤكد ارتباطها الوثيق باحتياجات المجتمع وقدرتها على تلبية احتياجات الأفراد ومتطلبات سوق العمل، إضافة إلى ما تتمتع به برامجها وأنشطتها من مرونة ومواكبتها للمستجدات والمتغيرات المتسارعة. وقد تجسد هذا الاهتمام بإصدار القانون رقم (٥) لسنة ١٩٩٦م بشأن كليات المجتمع اليمنية، ثم تلا ذلك صدور القرار الجمهوري رقم (١٩٣) لسنة ١٩٩٨م بشأن إنشاء كلية المجتمع – صنعاء ، والقرار الجمهوري رقم (١٩٥) لسنة ١٩٩٨م بشأن إنشاء كلية المجتمع - عدن (المجلس الأعلى لكليات المجتمع،٢٠٠٦، ص ٩).

• وظائف كليات المجتمع في الجمهورية اليمنية :

- **التعليم المهني** :

من خلال تعريف كليات المجتمع في الجمهورية اليمنية في القانون رقم(٥)لسنة١٩٩٦م، والذي ينص على أن كليات المجتمع في الجمهورية اليمنية هي الكليات التي تنشأ وفقا لأحكام هذا القانون لتلبية احتياجات المجتمع من

الكوادر الفنية والتقنية المتوسطة في المجالات المختلفة، نستطيع ان نستشف أن الوظيفة الأساسية لكليات المجتمع هي التعليم المهني الختامي، وليس إعداد الطالب لمواصلة التعليم الجامعي . وهذا ما تقوم به كليات المجتمع في الجمهورية اليمنية في واقع الأمر . ويتم إكساب الطالب مهنة معينة في تخصص معين من خلال الدراسة لمدة ثلاث سنوات ، يُمنح الطالب بعدها درجة الدبلوم التقني العالي.

• التعليم المستمر

إلى جانب وظيفة التعليم المهني فقد أجاز القانون رقم (٥) لسنة ١٩٩٦م لهذه الكليات أن تقدم برامج التعليم المستمر لخدمة المجتمع من خلال إنشاء مراكز ومعاهد تابعة لهذه الكليات، حيث نصت المادة(٤٢) من هذا القانون على أنه" يجوز لكليات المجتمع أن تنشئ معاهد أو مراكز للتدريب تابعة لها وذلك بقرار من الوزير" ويوجد هناك عدد من المراكز التابعة لهذه الكليات تقدم خدمات التعليم المستمر والدورات القصيرة للمجتمع.

• برامج كليات المجتمع في الجمهورية اليمنية

تقدم كليات المجتمع في الجمهورية اليمنية برامج دراسية تحتوي على العديد من التخصصات، ويمكن أن نضع هذه البرامج تحت قائمتين رئيسيتين:

• البرامج الدراسية المهنية

تقدم كليات المجتمع عددا من البرامج والتخصصات التي تؤهل الطالب لممارسة مهنة محدد في مجال معين، ومدة الدراسة في هذه التخصصات ثلاث سنوات دراسية، بحيث تكون السنة الأولى عبارة عن سنة تحضيرية يتم فيها تزويد الطالب بمهارات اللغة الإنجليزية والحاسوب والرياضيات. أما السنة الثانية والثالثة فيتم فيها دراسة التخصص في أحد المجالات المتاحة في الكلية. يحصل الطالب بعد تخرجه على درجة الدبلوم التقني العالي في تخصصه، وينتقل بعدها مباشر إلى سوق العمل.

• سوق العمل وتحديد احتياجاته

مما لاشك فيه أن مشكلة عدم مواءمة مخرجات مؤسساتالتعليم والتدريب لحاجة سوق العمل تعود أساسًا لعدم معرفة متخذي القرار في العملية التعليمية بالاحتياجات الحالية والمستقبلية لسوق العمل، ومن هنا تأتي الأهمية لدراسة سوق العمل حيث تحدد تلك الدراسات حاجة سوق العمل من برامج التأهيل والتدريب والتخصصات التي يفضلها سوق العمل، وعنده يستطيع متخذو القرار بالمؤسسات التعليمية استنادًا إلى تلك الدراسات إعادة النظر في المناهج التعليمية والبرامج التدريبية والتركيز على الجوانب التطبيقية.فمن المعروف أننا نعيش عصر التطور والتجديد ولابد من استخدام التقنيات الحديثة في العملية التعليمية وإعادة تأهيل الكادر التعليمي وفقا لمستجدات وتطورات العصر، هذا من جانب ومن جانب آخر لا بد من وجود شراكة مجتمعية لا تربط سوق العمل ومؤسسات التعليم والتدريب فحسب بل تربط سوق العمل وتحديدًا مؤسسات القطاع الخاص بالحكومات، حتى تتحقق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال وضع الخطط التنموية حسب أولويات

المجتمع، أي يجب التركيز بالخطط التنموية والاستثمارية سواءً قصيرة المدى أو البعيدة على الاستثمارات التي هي بحاجة إلى كثافة أيدٍ عاملة حتى نحد من مشكلة البطالة والعمالة الوافدة التي تعكس في نفسية العمالة المحلية الحسرة بأن المجتمع لم يوفر لهم فرص العمل والعيش بكرامة، وبالنظر إلى مواقع الأعمال التي يشغلها آخرون ليس لأنهم أحرص منهم على خدمة أوطانهم وإنما لأنهم تلقوا مناهج تواكب التطور الحادث في سوق العمل، وعليه فلابد من دراسة سوق العمل والاهتمام ببناء قاعدة بياناته لتحقيق الخطط الإستراتيجية (صالح،٢٠١٠،ص٢٠).

- **الدراسات السابقة**:

- **أولا : الدراسات العربية** :

دراسة الزبيري(٢٠١١م) بعنوان (مدى مواءمة التخصصات التقنية في كليات المجتمع مع متطلبات سوق العمل اليمني –كلية المجتمع صنعاء حالة دراسية تطبيقية)، وهدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى مواءمة التخصصات العلمية في كليات المجتمع مع متطلبات سوق العمل المحلي، وكذلك هدفت هذه الدراسة إلى تقييم المهارات المكتسبة من وجهة نظر الخريجين أنفسهم، أيضا هدفت هذه الدراسة إلى إبراز النظام التعليمي في كليات المجتمع ودوره في إعداد قوى فاعلة مؤهلة وقادرة على التكيف مع احتياجات سوق العمل .

وكان من أبرز نتائج هذه الدراسة أن هناك رضا من قبل أرباب العمل على المهارات المكتسبة لخريجي كلية المجتمع صنعاء،والتخصصات الدراسية التي تقدمها كلية المجتمع - صنعاء متوائمة مع احتياجات ومتطلبات سوق العمل من وجهة نظر أرباب العمل، وكذلك من وجهة نظر الخريجين أنفسهم.

دراسة بدر الدين (٢٠١٠م) بعنوان " تصور مقترح لتطوير أداء كليات المجتمع بالجمهورية اليمنية في ضوء معايير الجودة الشاملة " وهدفت الدراسة إلى الوقوف على فلسفة تطور كليات المجتمع من منظور الأدبيات المختلفة، و إلقاء الضوء على مفهوم إدارة الجودة الشاملة، والتطرق إلى بعض التجارب المعاصرة لتطبيقها، كما هدفت إلى تشخيص واقع أداء كليات المجتمع في الجمهورية اليمنية، والكشف عن مدى توافر متطلبات تطوير أداء كليات المجتمع في ضوء معايير الجودة الشاملة، واختتمت هذه الدراسة بوضع تصور مقترح لتطوير أداء كليات المجتمع بالجمهورية اليمنية في ضوء معايير الجودة الشاملة و آليات تنفيذه .

ومن أبرز نتائج هذه الدراسة:ضرورة تحسين كفاءة العملية الإدارية،و تطبيق معايير الجودة الشاملة، واتخاذ إجراءات عملية لإحداث تغيير ثقافي شامل لدى قيادة إدارة الكليات والعاملين بها نحو التوجه تجاه جودة التحسين والتطوير، وضرورة توفير إدارة قيادية فاعلة.

دراسة راوية (٢٠١١م) بعنوان " علاقة مخرجات التعليم العالي بسوق العمل في الجمهورية اليمنية خلال الفترة(١٩٩٠ - ٢٠٠٨م) ". وتهدف الدراسة بشكل أساسي إلى التعرف على وتوضيح الفجوة القائمة بين مخرجات التعليم العالي

واحتياجات سوق العمل من تلك المخرجات، والتركيز على التحديات والصعوبات التي يواجهها خريجي التعليم العالي في سوق العمل اليمني. ومناقشة سياسات التعليم العالي والربط بين ما تم تطبيقه منها وبين متطلبات سوق العمل اليمني. وتحديد البرامج والسياسات اللازمة لموائمة مخرجات التعليم العالي بما يتناسب مع متطلبات سوق العمل.

ومن أبرز النتائج التي توصلت لها الدراسة أنه لا يوجد توافق بين مخرجات التعليم العالي وسوق العمل اليمني، وإهمال معيار الجودة والاعتماد الأكاديمي فيما يتعلق بالعملية التعليمية، وعدم ووجود تناسق بين الخطط والبرامج الخاصة بسياسات التعليم العالي وبين واقع سوق العمل.

دراسة صالح (٢٠١١م) بعنوان "أهمية مواءمة مخرجات التعليم الفني والتدريب المهني لحاجة سوق العمل: دراسة حالة محافظة عدن) . وهدفت هذه الدراسة إلى معرفة سبل تحيق الموائمة بين مخرجات التعليم الفني والتدريب المهني وحاجة سوق العمل.

ومن أبرز نتائج هذه الدراسة:ضعف مدخلات التعليم الفني والتدريب المهني،وضعف آليات الشراكة بين مؤسسات التعليم الفني والتدريب المهني ومؤسسات سوق العمل أدى إلى مخرجات لا تلاءم سوق العمل، ووجود فجوة بين مخرجات التعليم الفني والتدريب المهني ومتطلبات سوق العمل.

دراسة الأغبري (١٩٩٥م) بعنوان "التعليم العالي وحتمية التغيير – نموذج إجرائي لتطويع كلية المجتمع في الوطن العربي" وهدفت هذه الدراسة إلى الخروج بنموذج إجرائي لتطويع تجربة كليات المجتمع في الدول العربية.

ومن أبرز النتائج التي أسفرت عنها هذه الدراسة هو خروج الباحث بنموذج إجرائي لتطويع كلية المجتمع في الدول العربية، ويتكون هذا النموذج من عدد من الإجراءات التي يجب على الدول العربية أن تتبعها للاستفادة من هذا النمط من التعليم العالي.

دراسة الرواف(٢٠٠٨م) بعنوان "مدى تحقيق كليات المجتمع للبنات في منطقة الرياض حاجة سوق العمل" وهدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى تحقيق كليات المجتمع للبنات حاجة سوق العمل من وجهة نظر الهيئة التعليمية، ومن أبرز نتائج هذه الدراسة:وجود انخفاض في درجة ملائمة مخرجات التعليم العالي لسوق العمل السعودي، وعدم توزيع الطالبات بين التخصصات حسب متطلبات سوق العمل، وعدم ترشيد القبول في التخصصات النظرية أدى إلى عدم التوافق بين مخرجات التعليم العالي وسوق العمل السعودي في كثير من المجالات.

دراسة حنفي وآخرون (٢٠١٠م) بعنوان"دور كليات المجتمع الأمريكية في تلبية متطلبات سوق العمل وكيفية الاستفادة منها في مصر". وهدفت هذه الدراسة إلى معرفة الفلسفة التي ترتكز عليها كليات المجتمع، ودورها في تلبية متطلبات سوق العمل، ورصد أهم التحديات التي تحتم التوافق والربط بين منظومة

التعليم وسوق العمل، وهدفت أيضا إلى الاستفادة من التجربة الأمريكية في مجال الربط بين مخرجات التعليم الجامعي ومتطلبات سوق العمل.

ومن أبرز ما توصلت إليه هذه الدراسة: إن هناك دور مهم لكليات المجتمع في خدمة المجتمع المحلي الأمريكي، وإن تطبيق نظام كليات المجتمع في مصر قادر على التغلب على العديد من المشكلات التي تواجهها منظومة التعليم الجامعي في مصر، بالإضافة إلى قيامها بدور كبير في تحقيق الربط والتوافق بين الخريج ومتطلبات سوق العمل عن طريق تزويده بالمهارات التي يتطلبها السوق.

دراسة عون وآخرون (٢٠٠٧م) بعنوان " مخرجات التعليم الجامعي وعلاقته بسوق العمل والتنمية ". هدفت هذه الدراسة إلى دراسة السياسات العامة للجمهورية اليمنية فيما يتعلق بالتعليم الجامعي وعلاقة ذلك باحتياجات التنمية وسوق العمل، ودراسة سياسة القبول بمؤسسات التعليم الجامعي ومدى تلبيته لاحتياجات سوق العمل، والتعرف على الإشكاليات والتحديات التي تواجه مخرجات التعليم العالي، وتقديم رؤية لتطوير مخرجات التعليم الجامعي بما يلبي احتياجات سوق العمل ومتطلبات التنمية.

من أبرز نتائج الدراسة: نتائج تتعلق بواقع التعليم الجامعي ومخرجاته وتتمثل: بعدم إتباع معايير التخطيط وسياسة قبول في ضوء احتياجات سوق العمل، وضعف البنية التحتية، وعدم وجود سياسة تعليمية واضحة للتعليم الجامعي، وعدم ربط التخصصات في الجامعات باحتياجات التنمية، وأيضا عدم وجود تنسيق وشراكة بين الجامعات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية، وإنشاء جامعات حكومية وأهلية بقرارات مستعجلة. نتائج تتعلق بسوق العمل وتتمثل بالأتي: ضعف التركيبة الاقتصادية وهيكلها بشكل عام، وضعف سوق العمل، وغياب الاستثمارات العربية والأجنبية نتيجة غياب التشجيع والاستقرار، وتشبع القطاع الحكومي بالموظفين، وعدم وجود سياسة حكومية فعالة لخلق فرص عمل، وغياب السياسة الحكومية لتوظيف العمالة وعدم الاعتماد على المعايير العلمية والموضوعية في التوظيف، واعتماد الوساطة والمحسوبية في تعيين معظم الوظائف.

دراسة حسين (٢٠١٢م) بعنوان "سياسات الملائمة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل في الدول العربية". هدفت هذه الدراسة إلى توضيح واقع مخرجات التعليم العالي في الوطن العربي،وفي الجماهيرية العربية الليبية بشكل خاص، والخروج بسياسات مقترحة لتطوير مخرجات التعليم العالي.

ومن أبرز نتائج هذه الدراسة: إن فلسفة التعليم العالي في الوطن العربي لاتزال تستمد مرجعيتها من أساليب أصبحت غير مناسبة في الوقت الحالي، وأن هناك ثلاث سمات أساسية تغلب على طابع التعليم العربي: تدني التحصيل المعرفي، وضعف القدرات التحليلية، وضعف القدرات الابتكارية.

- **ثانياً: الدراسات الأجنبية**

دراسة Bailey (٢٠٠٩م) بعنوان " Student And Employer Perceptions Of work-Based Learning Rural Community Colleges In Mississipi"

وهدفت هذه الدراسة إلى تقييم أثر برنامج العمل القائم على التعلم كما يراها الطلاب وأرباب العمل المشاركين في العمل القائم على التعلم في كليات المجتمع الريفية في ولاية ميسيسيبي.

ومن أبرز نتائج الدراسة: أنها أكدت على دور كليات المجتمع في تزويد طلابها بالمهارات التكنولوجية اللازمة في بيئة العمل، بالإضافة إلى أهمية استخدام مهارات الرياضيات، ودور كليات المجتمع في ربط برامج الدراسة الأكاديمية بخبرات العمل الحقيقية مما يعمل على زيادة اهتمامات الطلاب الدراسية، كما أكدت على أهمية المهارات المختلفة كمهارات الاتصال الفعالة والمهارات الأخلاقية، وغيرها بالنسبة لقدرة الموظف على القيام بأعماله بكفاءة وفعالية.

دراسة Brewer وGray (١٩٩٧م) بعنوان " Connecting College And Community in The New Economy ? An Analysis Of Community College Faculty-Labor Market Linkages" وهدفت هذه الدراسة إلى دراسة علاقة أعضاء هيئة التدريس بكليات المجتمع بسوق العمل المحلي، والمجتمع المحلي بشكل عام، وتهدف أيضا إلى توضيح كيفية ارتباط أعضاء هيئة التدريس مع سوق العمل والمجتمع المحلي ككل، وتهدف أيضا إلى معرفة السياسات والإستراتيجيات لتعزيز الروابط بين أعضاء هيئة التدريس وسوق العمل، وتوضيح العوائق التي تحول دون بناء روابط وطيدة مع سوق العمل.

ومن أبرز نتائج هذه الدراسة: يتفق أعضاء الهيئة التدريسية والإداريين أن ارتباط كلية المجتمع بسوق العمل والمجتمع المحلي يساهم في تحسين العملية التعليمية، وإن استخدام أعضاء هيئة التدريس لأمثلة عملية من الواقع يساهم في تحسين تعلم الطلبة، كما أنه لابد من وجود آلية لدفع أعضاء هيئة التدريس لإقامة علاقات مع سوق العمل المحلي، ومن التحديات التي تواجه إقامة علاقات مع سوق العمل،الكساد الاقتصادي لأن أرباب العمل في هذه الحالة يحتاجون إلى القليل من الموظفين.

دراسة Gonzales (٢٠١٢م) بعنوان " Alignment Of Community College &Workforce Development" وهدفت هذه الدراسة إلى استخلاص الأدلة من دراسة علاقة أعضاء هيئة التدريس مع سوق العمل المحلي، والمجتمع ككل. وكيف يتم الربط بين أعضاء هيئة التدريس وسوق العمل ومدى قوة هذه الروابط، كما تهدف إلى معرفة السياسات والإستراتيجيات لتعزيز الروابط بين أعضاء هيئة التدريس وسوق العمل، ومعرفة العوائق التي تحول دون بناء روابط مع سوق العمل.

دراسة Adams بعنوان " Examining The Characteristics Of Market Responsive Community Colleges: A Comparison Of Leadership Perceptions In Workforce Development" وهدفت هذه الدراسة إلى وضع إطار لفهم السمات والأبعاد التي تميز المؤسسات المستجيبة لسوق العمل، كما هدفت إلى مقارنة تصورات المستوى العلوي والمستوى المتوسط للمسؤولين في

مختلف كليات المجتمع بكافة أنواعها في جميع أنحاء الولايات المتحدة الأمريكية حول نموذج المؤسسات المستجيبة لسوق العمل.

وخلصت الدراسة إلى أن كليات المجتمع تعمل في بيئات متغيرة باستمرار، ومن أجل الاستجابة وتلبية مطالب المجتمع يجب على قادتها استيعاب البيئة الداخلية والخارجية. كما يجب على هذه الكليات السعي إلى تصميم هياكل تنظيمية تسمح بإشراك كافة الموظفين في تأدية المهام. كما يجب أن تكون الهياكل التنظيمية لهذه الكليات قادرة على الاستجابة للمتطلبات.

دراسة Wang (٢٠٠٦م) بعنوان " The Role Of Community Education In Fulfilling The Missions Of Community College: Perspectives Of Presidents And program Directors"، وهدفت هذه الدراسة إلى معرفة تصور قادة كليات المجتمع لمهمة ورسالة كليات المجتمع، كما هدفت إلى معرفة كيف يحدد قادة كليات المجتمع احتياجات المجتمع من البرامج الأكاديمية والتثقيفية، وكيفية تنفيذ هذه البرامج، أيضا هدفت الدراسة إلى معرفة التحديات التي تواجه تنفيذ برامج كليات المجتمع واستراتيجيات التصدي لها.

ومن أبرز نتائج الدراسة: ليس هناك فروق في تصورات قادة كليات المجتمع للخدمات التي تقدمها الكليات للمجتمع، وأن استخدم قادة كليات المجتمع وسائل مماثلة لتحديد احتياجات المجتمع المحلى تتم بدرجات متفاوتة، ومن التحديات التي تواجه برامج كليات المجتمع، شحة الموارد المالية وتدني التمويل الحكومي، وشحة توفر خبراء للتدريب، وأزمة في الإدارة نتيجة لتشعب البرامج التي تقدمها كليات المجتمع فهناك برامج معتمدة، وهناك برامج عبارة عن دورات قصيرة.

دراسة Thomas (٢٠٠٣م)بعنوان "Community CollegeAnd Economic Development: A Case Study Of Appalachian Southwest Virginia"، وهدفت هذه الدراسة إلى معرف كيفية استجابة خمس كليات مجتمع في مقاطعة الأبلاش في ولاية فيرجينيا إلى خطة إعادة الهيكلة بهدف تكييف جهود التنمية الاقتصادية ، كما هدفت الدراسة إلى معرفة البرامج والخدمات التنموية الاقتصادية الأكثر نجاحا. ومن أبرز نتائج هذه الدراسة:تُقيم كليات المجتمع في منطقة الأبلاش احتياجات المجتمع المحلي الاقتصاديةمن خلال الاتصال مع أرباب العمل والصناعة واللجان الاستشارية ومؤسسات المجالس المحلية، ومكاتب البحوث، والوكالات الفيدرالية والمحلية، وفرق عمل على نطاق الكليات.

دراسة Strain (٢٠٠٠م) بعنوان "Workforce Development In North Texas Community College" وهدفت هذه الدراسة إلى تحديد احتياجات القوى العاملة في الشركات والمنظمات من التعليم والتدريب وإعادة التدريب. وكانت أبرز نتائج هذه الدراسة: كليات المجتمع تخدم شركات من مستويات متعددة، وغالبية أرباب العمل في شمال تكساس يوصوا ببرامج وخدمات كليات المجتمع للشركات الأخرى، وأن أكثر من نصف قوى العمل الحالية تحتاج إلى تدريب إضافي، وكليات المجتمع هي المكان الأنسب لتلبية هذه الحاجة. ويُعد

استخدام التكنولوجيا أمر بالغ الأهمية لكليات المجتمع إذا أرادت أن تلبي احتياجات أرباب العمل لخدمات التعلم عن بعد.

- **منهجية الدراسة وإجراءاتها**:

استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي الذي يعتمد على دراسة الظاهرة ويهتم بوصفها وتحليلها بشكل علمي دقيق ويعبر عنها تعبيرا كيفيا وكميا، ويقوم بتصنيف المعلومات وتنظيمها بحيث يؤدي ذلك إلى فهم العلاقات الظاهرة مع غيرها من الظواهر، للوصول إلى استنتاجات وتعميمات تساعد في تطوير مخرجات كليات المجتمع(عبيدات و آخرون ،١٤٢٢هـ،ص١٩١).

- **مجتمع الدراسة** :

يتكون مجتمع الدراسة من جميع كليات المجتمع في الجمهورية اليمنية وعددها عشر كليات موزعة على محافظات الجمهورية كما يوضح ذلك الجدول (١).

جدول (١) كليات المجتمع في الجمهورية اليمنية وأعداد الطلاب

م	إسم الكلية	عدد اعضاء هيئة التدريس	عدد الطلاب	م	إسم الكلية	عدد أعضاء هيئة التدريس	عدد الطلاب
١	صنعاء	١٣٧	١٨٤٨	٦	المعافر (تعز)	٥٨	٤٣٣
٢	عدن	١٩٦	١٩١٧	٧	الخبت(المحويت)	٣٩	٤٧٢
٣	عبس (حجة)	١٢٠	١٧٤٠	٨	عمران	٥٣	٥٩٨
٤	سيئون(حضرموت)	٩٨	١١٣٧	٩	اللحية	٤٣	٣٦٧
٥	يريم (إب)	٨٦	٧٣٨	١٠	سنحان	٥٧	٥٧٢

المصدر: الجهاز التنفيذي لكليات المجتمع

ويبلغ مجتمع الدراسة من أعضاء هيئة التدريس ٨٨٧ عضو تدريس بحسب النشرة الإحصائية الصادرة عن المجلس التنفيذي لكليات المجتمع ٢٠١٢م. وبالنسبة لمجتمع الدراسة لأصحاب العمل فيبلغ عددهم ١٣٦١ صاحب عمل بحسب النشرة الإحصائية الصادرة عن المجلس التنفيذي لكليات المجتمع ٢٠١٢م.

وبالنسبة لمجتمع الدراسة للخريجين فيبلغ مجتمع الدراسة ٤٥٨٦ خريجا بحسب النشرة الإحصائية الصادرة عن المجلس التنفيذي لكليات المجتمع ٢٠١٢م.

- **عينة الدراسة**:

نظرا لكثرة الكليات و انتشارها الجغرافي الواسع فإنه تم اختيار عينة قصدية مكونة من خمس كليات، و يوضح الجدول (٢) عينة الدراسة.

جدول (٢) الكليات الخمس عينة الدراسة وعدد الطلاب فيها

م	إسم الكلية	عدد الطلاب	موقعها الجغرافي
١	صنعاء	١٨٤٨	الشمال
٢	عدن	١٩١٧	الجنوب
٣	عبس (حجة)	١٧٤٠	غرب
٤	سيئون (حضرموت)	١١٣٧	شرق
٥	يريم (إب)	٧٣٨	وسط

المصدر : الجهاز التنفيذي لكليات المجتمع

تم تطبيق أداة الدراسة على جميع العمداء ونواب العمداء ورؤساء الدوائر ورؤساء الأقسام وعددهم ١٠٠ فرداً والجدول (٣) يبين توزيع القيادات الأكاديمية. أما بالنسبة لأعضاء هيئة التدريس فنظرا لكثرة عددهم والبالغ ٦٣٧ عضوا فقد تم اختيار عينة بنسبة ٣٠٪ منهم وهو ما يساوي ١٩٢ عضو هيئة تدريس والجدول (٣) يوضح توزيع أعضاء هيئة التدريس، وكذلك الحال بالنسبة لأصحاب العمل البالغ عددهم ١٣٦١ صاحب عمل، فقد تم اختيار عينة منهم بنسبة ٢٠٪ وهو ما يساوي ٢٧٢ صاحب عمل. أما بالنسبة للخريجين والبالغ عددهم ٤٥٨٦ خريجا فقد تم اختيار عينة منهم بنسبة ١٠٪ وهو ما يساوي ٤٥٩ خريجا.

جدول (٣) توزيع الأكاديميين الإداريين وأعضاء هيئة التدريس والخرجين

م	إسم الكلية	العمداء	نواب العميد	رؤساء الدوائر	رؤساء الأقسام	أعضاء هيئة التدريس	عددالخريجين
١	صنعاء	١	٣	٥	١٤	١٣٧	١٦٣١
٢	عدن	١	٣	٤	١٤	١٩٦	١٦٧٩
٣	عبس (حجة)	١	٣	٤	١١	١٢٠	٥١٤
٤	سيئون حضرموت	١	٣	٤	١١	٩٨	٥٢٤
٥	يريم (إب)	١	٣	٤	٩	٨٦	٢٣٨
	الإجمالي	٥	١٥	٢١	٥٩	٦٣٧	٤٥٨٦

المصدر : الجهاز التنفيذي لكليات المجتمع

- **أداة الدراسة** :

- **الإستبانة** :

في ضوء أهداف الدراسة وأسئلتها استخدم الباحث الإستبانة كوسيلة لجمع البيانات، و قد استرشد الباحث بعدد من الدراسات السابقة في نفس المجال،وقام الباحث لتحقيق ذلك بإتباع الخطوات التالية:

- تم تصميمالإستبانة في صورتها الأولية، بعد الرجوع إلى أدبيات الدراسة، وخاصة رسائل الماجستير والدكتوراه بالتنسيق مع المشرف على الرسالة.
- تم تحكيم أداة الدراسة من قبل مجموعة من المحكمين لمعرفة الصدق الظاهري للإستبانة.
- تم إعدادالإستبانة في شكلها النهائي بناء على ملاحظات وتعديلات المحكمين وبالتنسيق مع المشرف على الرسالة.

وقد تم تقسيم الإستبانةإلى :

الجزء الأول: المعلومات الأولية عن أفراد عينة الدراسة.

الجزء الثاني: محاور الإستبانة والتي تكونت من:

المحور الأول : المعوقات التي تواجه كليات المجتمع في الجمهورية اليمنية فيما يتعلق بعدم مواءمة مخرجاتها مع متطلبات سوق العمل من وجهة نظر القيادات الأكاديمية وأعضاء هيئة التدريس وأرباب العمل والخريجين.

المحور الثاني: المقترحات التي يمكن أن تساعد كليات المجتمع في التغلب على الصعوبات التي تواجه مخرجاتها التعليمية من وجهة نظر القيادات الأكاديمية وأعضاء هيئة التدريس وأرباب العمل والخريجين.

• **صدق أداة الدراسة** :

• **الصدق الظاهري لأداة الدراسة** :

بعد بناء الإستبانة عرضت على خمسة عشر من المحكمين، من أعضاء هيئة التدريس، والخبراء في مجال التعليم العالي، والمسؤولين في كليات المجتمع في كل من المملكة العربية السعودية والجمهورية اليمنية، وذلك بهدف تحكيمها وإبدًاء الرأي فيها، وتقدير مدى انتماء كل عبارة إلى محورها، ومدى وضوح الصياغة اللغوية لكل عبارة.

• **الاتساق الداخلي لأداة الدراسة** :

لقياس الاتساق الداخلي لأداة الدراسة قام الباحث بتطبيق أداة الدراسة على عينة استطلاعية من (٥٠) فردا يمثلون مختلف فئات عينة الدراسة وبعد تطبيق أدارة الدراسة عليهم تم حساب معامل الإرتباط بيرسون لمعرفة الإرتباط بين كل عبارة و المحور الذي تنتمي إليه، والجداول التالية توضح ذلك:

جدول رقم (٤):معاملات ارتباط بيرسون لعبارات المحور الأول(المعوقات التي تواجه كليات المجتمع في الجمهورية اليمنية فيما يتعلق بموائمة مخرجاتها مع متطلبات سوق العمل)بالدرجة الكلية للمحور

رقم العبارة	معامل الارتباط بالمحور	رقم العبارة	معامل الارتباط بالمحور
٢١	٠,٥١◆◆	٣١	٠,٥٠◆◆
٢٢	٠,٤١◆◆	٣٢	٠,٥٣◆◆
٢٣	٠,٣٤◆◆	٣٣	٠,٣٤◆◆
٢٤	٠,٤٥◆◆	٣٤	٠,٣٧◆◆
٢٥	٠,٤٦◆◆	٣٥	٠,٣٧◆◆
٢٦	٠,٥٤◆◆	٣٦	٠,٣٦◆◆
٢٧	٠,٤٠◆◆	٣٧	٠,٤٣◆◆
٢٨	٠,٥٥◆◆	٣٨	٠,١◆
٢٩	٠,٣٧◆◆	٣٩	٠,٤٨◆◆
٣٠	٠,٤٦◆◆	٤٠	٠,٤٤◆◆

(◆◆) دال إحصائيا عند ٠,٠١

(◆) دال إحصائياً عند ٠,٠٥

يتضح من الجدول السابق أن جميع قيم معاملات ارتباط عبارات المحور الثاني (المعوقات التي تواجه كليات المجتمع في الجمهورية اليمنية فيما يتعلق بموائمةٍ مخرجاتها مع متطلبات سوق العمل)بالدرجة الكلية للمحور دالة إحصائيا مما يؤكد تمتع العبارات بدرجة مرتفعة من الاتساق الداخلي.

يتضح من الجدول (٥) أن جميع قيم معاملات ارتباط عبارات المحور الثالث (المقترحات التي يمكن أن تساعد كليات المجتمع في التغلب على الصعوبات التي تواجهها في مواءمة مخرجاتها مع متطلبات سوق العمل) بالدرجة الكلية للمحور دالة إحصائيا مما يؤكد تمتع العبارات بدرجة مرتفعة من الاتساق الداخلي.

جدول رقم (٥):معاملات ارتباط بيرسون لعبارات المحور الثاني (المقترحات التي يمكن أن تساعد كليات المجتمع في التغلب على الصعوبات التي تواجهها في مواءمة مخرجاتها مع متطلبات سوق العمل) بالدرجة الكلية للمحور

رقم العبارة	معامل الارتباط بالمحور	رقم العبارة	معامل الارتباط بالمحور
٤١	٠,٤٦**	٥١	٠,٥٤**
٤٢	٠,٥٤**	٥٢	٠,٤٧**
٤٣	٠,٥٩**	٥٣	٠,٦١**
٤٤	٠,٥٧**	٥٤	٠,٥٤**
٤٥	٠,٥٦**	٥٥	٠,٥٣**
٤٦	٠,٥٠**	٥٦	٠,٤٦**
٤٧	٠,٥١**	٥٧	٠,٥٥**
٤٨	٠,٥٨**	٥٨	٠,٦٢**
٤٩	٠,٥٠**	٥٩	٠,٥٢**
٥٠	٠,٤٧**	٦٠	٠,٤٤**

(**) دال إحصائيا عند ٠,٠١ (*) دال إحصائياً عند ٠,٠٥

- **ثبات أداة الدراسة**

للتأكد من ثبات أداة الدراسة تم حساب الثبات للعينة الاستطلاعية وذلك باستخدام معامل ألفا كرونباخCronbach،وذلك لكل محور من محاور الاستبانة، وكانت النتائج على النحو التالي:

جدول رقم (٦) :معامل ثبات ألفا كرونباخ لمحاور لمحاور الدراسة

المحور	عدد العبارات	معامل ثبات ألفا كرونباخ
المحور الأول	٢٠ من (من ٢١إلى ٤٠)	٠,٧٤
المحور الثاني	٢٠ من (من ٤١ إلى ٦٠)	٠,٨٦

يتضح من الجدول السابق أن قيم معاملات ألفا كرونباخ تؤكد تمتع محاور الإستبانة بدرجة مرتفعة من الثبات مما يؤكد صلاحية الإستبانة للتطبيق على العينة.

- **مقياس الإستبانة** :

استخدم الباحث مقياس ليكرت الخماسي الذي يتيح لعينة الدراسة اختيار واحد من بين خمسة بدائل هي: (أوافق بشدة،أوافق، محايد، لا أوافق، لا أوافق بشدة) للإجابة على أسئلة المحاور. ولتسهيل تفسير النتائج استخدم الباحث الأسلوب التالي لتحديد مستوى الإجابة عن بنود الأداة، حيث تم إعطاء وزن للبدائل :(أوافق بشدة =٥، أوافق= ٤، محايد =٣، لا أوافق=٢، لا أوافق بشدة = ١) وتم تصنيف تلك الإجابات إلى خمسة مستويات متساوية المدى من خلال المعادلة التالية: طول الفئة = (أكبر قيمة – أقل قيمة) ÷عدد بدائل الأداة =(٥ –١)÷ ٥= ٠,٨ لنحصل على التصنيف التالي:

جدول رقم(٧) : توزيع الفئات وفق التدرج المستخدم في أداة البحث

الفئة	الوصف	مدى المتوسطات
الأولى	أوافق بشدة	٤,٢١ – ٥
الثانية	أوافق	٣,٤١ – ٤,٢
الثالثة	محايد	٢,٦٢ – ٣,٤
الرابعة	لا أوافق	١,٨١ – ٢,٦
الخامسة	لا أوافق بشدة	١ – ١,٨

- **الأساليب الإحصائية** :

لتحليل البيانات والمعلومات تم استخدامالأساليب الإحصائية التالية:

- التكرارات والنسب المئوية،وتحليل إجاباتهم ثم عرض النتائج والبيانات وتنظيمها إحصائيا.
- المتوسط الحسابي لمعرفة استجابات الأفراد عينة الدراسة.
- معامل الارتباط بيرسون لقياس الاتساق الداخلي للإستبانة.
- اختبار ألفا - كرونباخ لمعرفة ثبات أداة الدراسة.
- تحليل التباين الأحادي لقياس الفروق بين أفراد عينة الدراسة.
- اختبار شيفيه لتفسير نتائج اختبار تحليل التباين

- **تحليل نتائج الدراسة وتفسيرها**:

السؤال الأول : ما المعوقات التي تواجه كليات المجتمع في الجمهورية اليمنية من وجهة نظر القيادات الأكاديمية وأعضاء هيئة التدريس في كليات المجتمع وأرباب العمل وخريجي كليات المجتمع ؟

للإجابة على هذا السؤال تم حساب التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتب لاستجابات أفراد الدراسة على عبارات محور المعوقات التي تواجه كليات المجتمع في الجمهورية اليمنية وجاءت النتائج كما يوضحها الجدول رقم (٨)

يبين الجدول رقم (٨) أن درجة المعوقات التي تواجه كليات المجتمع في الجمهورية اليمنية فيما يتعلق بمواءمة مخرجاتها مع متطلبات سوق العمل من وجهة نظر أفراد العينة كانت مرتفعة، حيث بلغ المتوسط العام للمحور(٤,٠٤من ٥)، وهو متوسط يقع في الفئة الثانية من فئات المقياس الخماسي(٣,٤١ - ٤,٢)وهي الفئة التي تشير إلى خيار (أوافق). ونلاحظ أن متوسطات عبارات هذا المحور انحصرت بين(٣,٣٥ و ٤,٤٤)حيث يقع متوسط عبارتين في الفئة الثالثة (محايد)، ويقع متوسط عشر عبارات في الفئة الرابعة فئة (أوافق)، ويقع متوسط ثمان عبارات في الفئة الأولى فئة (أوافق بشدة). وهذا يعني أن أفراد عينة الدراسة متفقون إلى حد كبير على المعوقات التي تحد من موائمة مخرجات كليات المجتمع مع متطلبات سوق العمل. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة الزبيري(٢٠١١) من حيث أن قلة الموارد المالية اللازمة للقيام بعمليات التدريب والتأهيل تعتبر من المعوقات الرئيسية للمواءمة. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة صالح (٢٠١١) في أن ضعف تدريب أعضاء هيئة التدريس وعدم ارتباطهم بمستجدات سوق العمل من معوقات المواءمة مع متطلبات سوق العمل ،وفي ضعف تزويد الخريجين بالمهارات المساعدة، وفي ضعف التواصل مع مؤسسات سوق العمل. كما تتفق هذه النتيجة مع دراسة عون وآخرون (٢٠٠٧) في عدم وجود علاقة وشراكة بين مؤسسات سوق العمل ومؤسسات التعليم العالي، وفي ضعف مواكبة مناهج مؤسسات التعليم العالي مع متطلبات سوق العمل، وفي ضعف البنية التحتية من معامل وتجهيزات في مؤسسات التعليم العالي، وفي عدم التركيز على استخدام وسائل وطرق تدريس حديثة.

جدول رقم (٨):استجابات أفراد الدراسة على عبارات محور: المعوقات التي تواجه كليات المجتمع اليمنية

الرتبة	العبارة	التكرار النسبة ٪	درجة الموافقة: بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	المتوسط الحسابي	رقم العبارة
١	حاجة أعضاء هيئة التدريس للتأهيل في الجوانب التطبيقية	ك	٤٣٩	٣٦٩	٤١	٩	٠	٤,٤٤	٩
		٪	٥١,٢	٤٣	٤,٨	١	٠		
٢	عدم وجود لجان مشتركة للتنسيق بين كليات المجتمع ومؤسسات سوق العمل	ك	٣٩٦	٤٠٤	٣٩	١٦	٣	٤.٣٧	١٣
		٪	٤٦,٢	٤٧,١	٤,٥	١,٩	٠,٣		
٣	ضعف التواصل بين كليات المجتمع وسوق العمل	ك	٣٧٣	٤٢٠	٤٧	١٦	٢	٤,٣٤	٤
		٪	٤٣,٥	٤٩	٥,٥	١,٩	٠,٢		
٤	ضعف التنسيق والمشاركة بين كليات المجتمع وقطاعات سوق العمل فيما يتعلق بالمناهج الدراسية	ك	٣٨٥	٣٩٣	٦٣	١٤	٣	٤,٣٤	٢٠
		٪	٤٤,٩	٤٥,٨	٧.٣	١,٦	٠,٣		
٥	وجود نقص في البيانات والإحصاءات الدقيقة عن سوق العمل	ك	٣٤٤	٤٣٠	٧٢	١١	١	٤,٢٩	٣
		٪	٤٠,١	٥٠,١	٨,٤	١,٣	٠,١		
٦	غياب الرؤية الواضحة عن واقع سوق العمل	ك	٣٣٧	٤٤٢	٤٤	٣٣	٢	٤,٢٦	٦
		٪	٣٩,٣	٥١,٥	٥,١	٣,٨	٠,٢		
٧	عدم وجود قوانين تنظم العلاقة بين مؤسسات التعليم العالي وقطاعات سوق العمل	ك	٣٥٢	٤٠٠	٨٣	٢٢	١	٤,٢٦	١٧
		٪	٤١	٤٦,٦	٩.٧	٢,٦	٠,١		
٨	تدني مستوى وعي المجتمع بأهمية الشراكة بين كليات المجتمع وسوق العمل	ك	٣٣١	٤٣٩	٦٢	٢٦	٠	٤,٢٥	٢
		٪	٣٨,٦	٥٢,٢	٧,٢	٣	٠		
٩	بطء استجابة كليات المجتمع لمتغيرات سوق العمل	ك	٣٢٣	٤٠٠	٩٣	٤١	١	٤,١٧	٨
		٪	٣٧,٦	٤٦,٦	١٠,٨	٤,٨	٠,١		
١٠	عدم الاهتمام بأساليب التعلم الحديثة مثل التعلم النشط والتعلم التعاوني	ك	٣١٩	٤٠٠	٩١	٤٧	١	٤,١٥	١٩
		٪	٣٧,٢	٤٦,٦	١٠,٦	٥,٥	٠,١		

الرتبة	العبارة	التكرار	درجة الموافقة					المتوسط الحسابي	رقم العبارة
		النسبة ٪	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة		
١١	قلة الموارد المالية اللازمة للقيام بعمليات التدريب والتأهيل	ك	٢٩٤	٣٩٩	١٠٢	٤٦	١٧	٤,٠٦	١٥
		٪	٣٤,٣	٤٦,٥	١١,٩	٥,٤	٢		
١٢	ضعف التدريب والتأهيل في كليات المجتمع	ك	٢٤٣	٤٣٤	١١٥	٥٥	١١	٣,٩٨	١٢
		٪	٢٨,٣	٥٠,٦	١٣,٤	٦,٤	١,٣		
١٣	محدودية فرص العمل المتوافرة في سوق العمل	ك	٢٧٥	٣٨٢	١١٨	٧٧	٦	٣,٩٨	٥
		٪	٣٢,١	٤٤,٥	١٣,٨	٩	٠.٧		
١٤	ضعف في تزويد خريجي كليات المجتمع بالمهارات غير التخصصية التي يتطلبها سوق العمل	ك	٢٤٩	٤١٨	١٢٦	٥٧	٨	٣,٩٨	١١
		٪	٢٩	٤٨,٧	١٤,٧	٦,٦	٠,٩		
١٥	سرعة تغيّر احتياجات سوق العمل	ك	٢٤٨	٣٧٨	١٤٠	٨٦	٦	٣,٩٠	٧
		٪	٢٨,٩	٤٤,١	١٦,٣	١٠	٠,٧		
١٦	ضعف ارتباط مناهج كليات المجتمع باحتياجات سوق العمل	ك	٢٤٣	٣٨٨	١٢٠	١٠٥	٢	٣,٨٩	١
		٪	٢٨,٣	٤٥,٢	١٤	١٢,٢	٠,٢		
١٧	التركيز على الجوانب النظرية في مناهج كليات المجتمع وإهمال الجوانب التطبيقية	ك	٢٥٧	٣١٠	١١٣	١٥٦	٢٢	٣,٧٣	١٠
		٪	٣٠	٣٦.١	١٣,٢	١٨,٢	٢,٦		
١٨	عدم استشعار أرباب العمل أهمية العلاقة بين مؤسساتهم ومؤسسات التعليم العالي	ك	٢٥١	٣٤٥	٩١	١٢٥	٤٦	٣,٧٣	١٨
		٪	٢٩,٣	٤٠,٢	١٠,٦	١٤,٦	٥,٤		
١٩	منافسة العمالة الوافدة وقدرتها على تغيير تخصصاتها حسب احتياج سوق العمل	ك	١٠٩	٢٨٧	٣٠٤	١٣٥	٢٣	٣,٣٨	١٤
		٪	١٢,٧	٣٣,٤	٣٥,٤	١٥,٧	٢,٧		
٢٠	تخوف مؤسسات سوق العمل من المنافسة في تقديم الخدمات التي تقدمها	ك	١٠٦	٢٧٠	٣١٨	١٤٨	١٦	٣.٣٥	١٦
		٪	١٢,٤	٣١,٥	٣٧,١	١٧,٢	١,٩		
	المتوسط الحسابي❖ العام للمحور	٤,٠٤							

❖المتوسط الحسابي من ٥ درجات

ويمكن ترتيب عبارات المحور الأول وفقاً لمتوسطاتها كما يلي:

- جاءت العبارة (٩) وهي "حاجة أعضاء هيئة التدريس للتأهيل في الجوانب التطبيقية" في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (٤,٤٤ من ٥) وكانت نسبة الموافقة(٩٤,٢) ومحايد (٤,٨٪)وعدم الموافقة(١٪). وهي تقع ضمن نطاق الفئة الأولى (٤,٢١ - ٥) وهي فئة (أوافق بشدة)، ويعزو الباحث هذه النتيجة أن أهمية تأهيل أعضاء هيئة التدريس في كليات المجتمع في الجوانب التطبيقية، كون التعليم المهني من أهم الوظائف الرئيسية لهذه الكليات. والملاحظ أن هناك قصور في هذا الجانب في كليات المجتمع.
- جاءت عبارة(١٣) وهي "عدم وجود لجان مشتركة للتنسيق بين كليات المجتمع ومؤسسات سوق العمل" في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي(٤,٣٧ من ٥)وكانت نسبة الموافقة(٩٣,٣) ومحايد(٤,٥٪) وعدم الموافقة (٢,٢٪). وهي تقع ضمن نطاق الفئة الأولى(٤,٢١ - ٥) وهي فئة (أوافق بشدة).
- جاءت العبارة(٤) وهي "ضعف التواصل بين كليات المجتمع وسوق العمل" في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي (٤,٣٤ من ٥) وكانت نسبة الموافقة(٩٢,٥ ٪) ومحايد (٥,٥٪) وعدم الموافقة (٢,١٪). وهي تقع ضمن نطاق الفئة الأولى (٤,٢١ - ٥) وهي فئة (أوافق بشدة).
- جاءت العبارة(٢٠)وهي "ضعف التنسيق والمشاركة بين كليات المجتمع وقطاعات سوق العمل فيما يتعلق بالمناهج الدراسية" بالمرتبة الرابعة بمتوسط حسابي (٤,٣٤ من ٥) وكانت نسبة الموافقة(٩٠,٧٪) ومحايد(٧,٣٪) وعدم الموافقة (١.٩٪). وهي تقع ضمن نطاق الفئة الأولى (٤,٢١ - ٥) وهي فئة (أوافق بشدة).
- ويعزو الباحث نتائج الفقرات(٣٣،٢٤،٤٠) إلى أن ضرورة التواصل بين كليات المجتمع ومؤسسات سوق العمل وإقامة شراكة حقيقية من أجل الوصول إلى مخرجات وثيقة الصلة بمتطلبات سوق العمل،وانعدام مثل هذه الشراكة يعتبر عائق لموائمة مخرجات هذه الكليات مع متطلبات سوق العمل.
- جاءت العبارة (٣) وهي "وجود نقص في البيانات والإحصاءات الدقيقة عن سوق العمل" بالمرتبة الخامسة بمتوسط حسابي (٤,٢٩ من ٥) وكانت نسبة الموافقة(٩٠,٢٪) ومحايد (٨,٤٪) وعدم الموافقة (١,٤٪). وهي تقع ضمن نطاق الفئة الأولى(٤,٢١ - ٥) وهي فئة (أوافق بشدة)، ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى أن كليات المجتمع لا يوجد لديها آليات للحصول على بيانات تتعلق بسوق العمل، مما يجعل مخرجاتها بعيدة عن احتياجات سوق العمل.
- جاءت العبارة(٦) وهي "غياب الرؤية الواضحة عن واقع سوق العمل" في المرتبة السادسة بمتوسط حسابي (٤,٢٦من ٥) وكانت نسبة الموافقة(٩٠,٨٪) ومحايد (٥,١٪) وعدم الموافقة (٤٪). وهي تقع ضمن نطاق الفئة الأولى (٤,٢١ - ٥) وهي فئة (أوافق بشدة)، ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى أن عدم وضع رؤية وأهداف مستقبليه لهذه الكليات تسير على ضوءها يعتبر عائق كبير يؤدي إلى العشوائية والوصول إلى نتائج غيرمرضية.
- جاءت العبارة (١١) وهي" ضعف في تزويد خريجي كليات المجتمع بالمهارات غير التخصصية التي يتطلبها سوق العمل" بالمرتبة الرابعة عشر بمتوسط حسابي (٣,٩٨ من ٥) وكانت نسبة الموافقة(٦٣,٤٪) ومحايد (١٤,٧٪) وعدم

الموافقة (٧,٥٪). وهي تقع ضمن نطاق الفئة الثانية (٣,٤١ -٤,٢) وهي فئة (أوافق)، ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى قصور لدى القائمين على هذه الكليات بأهمية المهارات التي تساعد الطالب في عمله مثل مهارات الاتصال مع الآخرين واللغة الإنجليزية وأسس الإدارة ، مما يشكل عائقا لالتحاق الخريج بسوق العمل.

- جاءت العبارة (٧) وهي "سرعة تغيّر احتياجات سوق العمل" بالمرتبة الخامسة عشر بمتوسط حسابي (٣,٩٠ من ٥) وكانت نسبة الموافقة(٧٣٪) ومحايد (١٦,٣٪) وعدم الموافقة (١٠,٧٪). وهي تقع ضمن نطاق الفئة الثانية(٣,٤١ - ٤,٢) وهي فئة (أوافق). ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى التغيرات التكنولوجية المتسارعة والتي على ضوئها تتغير احتياجات سوق العمل، مما يستوجب على كليات المجتمع مواكبه هذه التغيرات وهذا ما لا تستطيع هذه الكليات فعله، مما يجعل هذه التغيرات عائقا أمام المخرجات.
- جاءت العبارة (١) وهي "ضعف ارتباط مناهج كليات المجتمع باحتياجات سوق العمل" بالمرتبة السادسة عشر بمتوسط حسابي (٣,٨٩ من ٥) وكانت نسبة الموافقة(٧٣,٥٪) ومحايد (١٤٪) وعدم الموافقة (١٢,٤٪). وهي تقع ضمن نطاق الفئة الثانية (٣,٤١ -٤,٢) وهي فئة (أوافق)، ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى أن مناهج كليات المجتمع لا يتم تحديثها وفقا لحاجة سوق العمل، وأنها قاصرة على الإيفاء بحاجة سوق العمل.
- جاءت العبارة (١٠) وهي "التركيز على الجوانب النظرية في مناهج كليات المجتمع وإهمال الجوانب التطبيقية" بالمرتبة السابعة عشر بمتوسط حسابي (٣,٧٣ من ٥) وكانت نسبة الموافقة(٦٦,١٪) ومحايد (١٣,٢٪) وعدم الموافقة (٢٠,٧٪). ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى عدم توفر إمكانات التدريب، مما يؤدي إلى استغلال الوقت بحشو رأس الطالب بمعلومات نظرية.
- جاءت العبارة (١٨)وهي "عدم استشعار أرباب العمل أهمية العلاقة بين مؤسساتهم ومؤسسات التعليم العالي" في المرتبة الثامنة عشر بمتوسط حسابي (٣,٧٣ من ٥) وكانت نسبة الموافقة(٦٩,٥٪) ومحايد (١٠,٦٪) وعدم الموافقة (١٩,٩٪). وهي تقع ضمن نطاق الفئة الثانية (٣,٤١ -٤,٢) وهي فئة (أوافق). ورغم أن هذا المتوسط يقترب من فئة (محايد) إلا أن الباحث يعزو هذه النتيجة إلى عزوف الكثير من أرباب العمل عن التعاون مع مؤسسات التعليم بشكل عام بسبب عدم وجود قوانين تلزمهم بذلك، والأمر الآخر لعدم استعداد أرباب العمل للقيام بدور التدريب.
- جاءت العبارة (١٤) وهي" منافسة العمالة الوافدة وقدرتها على تغيير تخصصاتها حسب احتياج سوق العمل" بالمرتبة التاسعة عشر بمتوسط حسابي (٣,٣٨ من ٥) وكانت نسبة الموافقة(٤٦.١٪) ومحايد (٣٥,٤٪) وعدم الموافقة (١٨,٥٪). وهي تقع ضمن نطاق الفئة الثالثة (٢,٦١ -٣,٤) وهي فئة (محايد)، ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى أن منافسة العمالة الوافدة لا تعتبر عائق كبير بسبب عدم كبر حجمها، ولكن هذا لا يعني أنها غير موجودة.
- جاءت العبارة (١٦) وهي "تخوف مؤسسات سوق العمل من المنافسة في تقديم الخدمات التي تقدمها"بالمرتبة العشرين بمتوسط حسابي (٣,٣٥ من ٥)

وكانت نسبة الموافقة(٤٣,٩٪) ومحايد (٣٧,١٪) وعدم الموافقة (١٩,١٪). وهي تقع ضمن نطاق الفئة الثالثة (٢,٦١ -٣,٤) وهي فئة (محايد).

السؤال الثاني: ما المقترحات التي يمكن أن تساعد كليات المجتمع في الجمهورية اليمنية من وجهة نظر القيادات الأكاديمية و أعضاء هيئة التدريس في كليات المجتمع وأرباب العمل وخريجي كليات المجتمع؟

للإجابة على هذا السؤال تم حساب التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتب لاستجابات أفراد الدراسة على عبارات محور المقترحات التي يمكن أن تساعد كليات المجتمع في الجمهورية اليمنية في التغلب على الصعوبات التي تواجهها ، وجاءت النتائج كما يوضحها الجدول رقم (٩)

يبين الجدول رقم (٩) أن درجة محور المقترحات التي يمكن أن تساعد كليات المجتمع في الجمهورية اليمنية في مواءمة مخرجاتها مع متطلبات سوق العمل من وجهة نظر أفراد العينة كانت مرتفعة، مما يعني أن المقترحات التي يمكن أن تساعد كليات المجتمع في الجمهورية اليمنية في مواءمة مخرجاتها مع متطلبات سوق العمل لاقت موافقة من أفراد عينة الدراسة، حيث بلغ المتوسط العام للمحور (٤,٤٤) من (٥)،وهو متوسط يقع ضمن الفئة الأولى من فئات المقياس الخماسي (٤,٢١ - ٥) وهي الفئة التي تشير إلى خيار (أوافق بشدة). ونلاحظ أن متوسطات عبارات هذا المحور انحصرت بين(٣,٩٩ و ٤,٥٨) حيث يقع متوسط عبارة واحدة فقط ضمن الفئة الثانية (٣,٤١ - ٤,٢) فئة (أوافق)، فيما تقع بقية متوسطات العبارات ضمن الفئة الأولى(٤,٢١ - ٥) فئة (أوافق بشدة). وتتفق هذه النتيجة مع دراسة صالح(٢٠١١) في ضرورة إقامة شراكة حقيقية مع مؤسسات سوق العمل وإيجاد قاعدة بيانات عن سوق العمل اليمني، وفي تصميم المناهج بحيث تكون مرنة وسهلة التغيير،كما تتفق هذه النتيجة مع دراسة عون وآخرون(٢٠٠٧) في ضرورة تطوير المناهج وربطها باحتياجات سوق العمل، وفي إطلاع المسؤولين وأعضاء هيئة التدريس على مستجدات سوق العمل، وإيجاد هيئة للتنسيق مع مؤسسات سوق العمل. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة الزبيري(٢٠١١) في ضرورة التركيز على الجوانب التطبيقية، وفي التركيز على المهارات غير التخصصية مثل مهارات الاتصال واللغة، وضرورة مراجعة المناهج بصورة دورية وتحديثها لتكون أكثر ملاءمة لسوق العمل. كما تتفق هذه النتيجة مع دراسة الرواف(٢٠٠٨) في ضرورة الاستعانة بالاختصاصيين والفنيين العاملين في مؤسسات سوق العمل كمحاضرين ومدربين لطلبة كليات المجتمع، وفي مشاركة ممثلي المجتمع المحلي وقطاعات سوق العمل في وضع خطط كليات المجتمع. كما تتفق هذه النتيجة مع دراسة عيروط(٢٠١٢) في أهمية قيام المسؤولين بزيارات متكررة لمؤسسات سوق العمل، ومعرفة المستجدات عن قرب، وضرورة عقد شراكات حقيقية مع مؤسسات سوق العمل بما يسهم في تخريج طلبة يمتلكون المهارات والكفايات اللازمة لسوق العمل. كما تتفق هذه النتيجة مع دراسة Bailey(٢٠٠٩) في أهمية تزويد الطالب بالمهارات المساعده كمهارات الاتصال ومهارات أخلاق العمل، وضرورة ربط البرامج الدراسية بخبرات العمل الحقيقة. كما تتفق هذه النتيجة مع دراسة Brewerو

Gray(١٩٩٧) في أن ارتباط كليات المجتمع بسوق العمل والمجتمع المحلي يساهم في تحسين العملية التعليمية، وأن استخدام التدريب في موقع العمل يحسن من تعلم الطلبة، وضرورة إرسال أعضاء هيئة التدريس لمواقع العمل للإطلاع على مستجدات سوق العمل.

جدول رقم (٩):استجابات أفراد الدراسة على عبارات محور: المقترحات التي يمكن أن تساعد كليات المجتمع في الجمهورية اليمنية في التغلب على الصعوبات التي تواجهها

الرتبة	العبارة	التكرار النسبة ٪	درجة الموافقة: أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	المتوسط الحسابي	رقم العبارة
١	احتواء المناهج على معارف ومهارات متوافقة مع متطلبات سوق العمل	ك	٥١٥	٣٢٧	١٥	١	٠	٤,٥٨	٣٢
		٪	٦٠	٣٨,١	١,٧	٠,١	٠		
٢	تصميم المناهج الدراسية بحيث تكون مرنة وسهلة التغيير بحسب حاجات السوق	ك	٤٩٧	٣٣٩	١٦	٦	٠	٤,٥٥	٣٤
		٪	٥٧,٩	٣٩,٥	١,٩	٠,٧	٠		
٣	إقامة دورات تدريبية لأعضاء هيئة التدريس بالاشتراك مع مؤسسات سوق العمل	ك	٤٨٩	٣٣٣	٣٢	٤	٠	٤,٥٢	٣٧
		٪	٥٧	٣٨,٨	٣.٧	٠,٥	٠		
٤	تصميم مناهج كليات المجتمع بحيث تشمل على معارف ومهارات الاتصال مع الآخرين والمهارات اللغوية السائدة	ك	٤٥٦	٣٧٨	٢١	٣	٠	٤,٥٠	٣٦
		٪	٥٣,١	٤٤,١	٢,٤	٣	٠		
٥	زيارة الخريجين الذين التحقوا بسوق العمل ومعرفة أهم الصعوبات التي واجهوها	ك	٤٦٦	٣٦٣	٢٣	٢	٤	٤,٥	٢٥
		٪	٥٤,٣	٤٢,٣	٢,٧	٠.٢	٠,٥		
٦	إنشاء وحدات تنسيق في كل كلية مجتمع تهتم بالتواصل والتنسيق مع مؤسسات سوق العمل	ك	٤٩٨	٣٠٠	٤٧	١٢	١	٤,٤٩	٣٩
		٪	٥٨	٣٥	٥,٥	١,٤	٠,١		
٧	إعادة ترتيب عمليات التعليم والتدريب والإعداد في كليات المجتمع وربطها باحتياجات سوق العمل	ك	٤٦٣	٣٥٩	٣٣	٢	١	٤,٤٩	٢٦
		٪	٥٤	٤١,٨	٣,٨	٠,٢	٠,١		
٨	توفير بيانات عن الاحتياجات الفعلية والمتجددة لسوق العمل كميا وكيفيا	ك	٤٦٧	٣٤٦	٢٨	١١	٦	٤,٤٧	٢١
		٪	٥٤,٤	٤٠,٣	٣,٣	١,٣	٠,٧		
٩	إرسال أعضاء هيئة التدريس إلى مؤسسات سوق العمل كل في تخصصه للاطلاع على المستجدات	ك	٤٧٤	٣٣٢	٣٨	١١	٣	٤,٤٧	٣٨
		٪	٥٥,٢	٣٨,٧	٤,٤	١,٣	٠,٣		
١٠	حث الطلاب والهيئة الأكاديمية على عمل مشروعات تخرج مشتركة مع مؤسسات سوق العمل	ك	٤٥٧	٣٥٤	٤١	٣	٣	٤,٤٧	٣٠
		٪	٥٣,٣	٤١,٣	٤,٨	٠,٣	٠,٣		

الرتبة	العبارة	التكرار	درجة الموافقة					المتوسط الحسابي	رقم العبارة
		النسبة ٪	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة		
١١	زيارة مؤسسات سوق العمل لمعرفة احتياجاتهم من خلال استبانات معدة مسبقا	ك	٤٦٧	٣٤٤	٣٠	١٠	٧	٤,٤٦	٢٣
		٪	٥٤,٤	٤٠,١	٣,٥	١,٢	٠,٨		
١٢	قضاء الطالب فترة لا تقل عن فصل دراسي في مؤسسة من مؤسسات سوق العمل تتناسب مع تخصصه	ك	٤٥٥	٣٥٦	٣٧	٥	٥	٤,٤٦	٣٥
		٪	٥٣	٤١,٥	٤,٣	٠,٦	٠,٦		
١٣	عمل لجان مشتركة تجمع الهيئة الأكاديمية بالكليات مع مسؤولي التوظيف والتدريب بمؤسسات سوق العمل لغرض وضع الخطط المستقبلية للبرامج الدراسية	ك	٤٤٣	٣٦٣	٣٨	١٣	١	٤,٤٤	٢٨
		٪	٥١,٦	٤٢,٣	٤,٤	١,٥	٠,١		
١٤	إشراك بعض المتخصصين في سوق العمل في تطوير المناهج الدراسية لكليات المجتمع	ك	٤٥٣	٣٣٢	٦١	١٢	٠	٤,٤٣	٣٣
		٪	٥٢,٨	٣٨,٧	٧,١	١,٤	٠		
١٥	العمل على تحديث المعلومات والبيانات بصورة دورية للحاق بالمتغيرات السريعة التي تؤثر على متطلبات سوق العمل	ك	٤٣١	٣٧٤	٤٠	١٣	٠	٤,٤٣	٢٧
		٪	٥٠,٢	٤٣,٦	٤,٧	١,٥	٠		
١٦	توفير بيانات واضحة وحقيقية عن العاطلين عن العمل بسبب عدم ملاءمة تخصصاتهم لاحتياجات سوق العمل	ك	٤٤٢	٣٦٠	٣١	٢٠	٥	٤,٤١	٢٢
		٪	٥١,٥	٤٢	٣,٦	٢,٣	٠,٦		
١٧	جمع معلومات بصورة دورية من الرؤساء المباشرين للخريجين حول نقاط القوة ونقاط الضعف في أداء الخريجين	ك	٤٢٣	٣٧٠	٦١	٤	٠	٤,٤١	٣١
		٪	٤٩,٣	٤٣,١	٧,١	٠,٥	٠		
١٨	إشراك أشخاص من ذوي الخبرة في سوق العمل في تدريس بعض المقررات ذات الصبغة العملية	ك	٤٢٨	٣٦٤	٤٦	١٦	٤	٤,٣٩	٢٩
		٪	٤٩,٩	٤٢,٤	٥,٤	١,٩	٠,٥		
١٩	معرفة الخطط المستقبلية للدولة من حيث عدد المشروعات الاستثمارية ونوعها	ك	٤٢٢	٣٦١	٤٨	٢٢	٥	٤,٣٧	٢٤
		٪	٤٩,٢	٤٢,١	٥,٦	٢,٦	٠,٦		
٢٠	إشراك رجال الأعمال وأرباب العمل الذين يمتلكون مؤسسات في محيط الكلية في إدارة الكلية	ك	٣٤٦	٢٩٢	١١٦	٧١	٣٣	٣,٩٩	٤٠
		٪	٤٠,٣	٣٤	١٣,٥	٨,٣	٣,٨		
المتوسط الحسابي◆ العام للمحور			٤,٤٤						

◆المتوسط الحسابي من ٥ درجات

ويمكن ترتيب عبارات المحور الثالث وفقاً لمتوسطاتها كما يلي:

- جاءت العبارة(٣٢) وهي "احتواء المناهج على معارف ومهارات متوافقة مع متطلبات سوق العمل" بالمرتبة الأولى بمتوسط حسابي (٤,٥٨ من ٥) وكانتنسبة الموافقة(٩٨,١) ومحايد (١,١٪) وعدم الموافقة(٠,٠٠٪). وهي تقع ضمن نطاق الفئة الأولى(٤,٢١ -٥) وهي فئة (أوافق بشدة).
- جاءت العبارة(٣٤) وهي "تصميم المناهج الدراسية بحيث تكون مرنة وسهلة التغيير بحسب حاجات السوق" بالمرتبة الثانية بمتوسط حسابي (٤,٥٥ من ٥) وكانت نسبة الموافق(٩٧,٤) ومحايد (١,٩٪) وعدم الموافقة(٠,٧٪). وهي تقع ضمن نطاق الفئة الأولى (٤,٢١ - ٥) وهي فئة (أوافق بشدة).
- جاءت العبارة(٣٧)وهي "إقامة دورات تدريبية لأعضاء هيئة التدريس بالاشتراك مع مؤسسات سوق العمل" بالمرتبة الثالثة بمتوسط حسابي (٤,٥٢ من ٥) وكانت نسبة الموافق(٩٥,٧)ومحايد (٣,٧٪) وعدم الموافقة(٠,٥٪). وهي تقع ضمن نطاق الفئة الأولى(٤,٢١ -٥) وهي فئة (أوافق بشدة).
- جاءت العبارة(٣٦) وهي "تصميم مناهج كليات المجتمع بحيث تشمل على معارف ومهارات الاتصال مع الآخرين والمهارات اللغوية السائدة" في المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي (٤,٥٠ من ٥) وكانت نسبة الموافق(٩٧,٢) ومحايد (٢,٤٪) وعدم الموافقة(٣٪). وهي تقع ضمن نطاق الفئة الأولى (٤,٢١ -٥) وهي فئة (أوافق بشدة).
- ويعزو الباحث نتائج الفقرات السابقة إلى الأهمية الكبيرة للمناهج الدراسية وضرورة الاعتناء بها من حيث احتواءها على مادة علمية تتوافق مع متطلبات سوق العمل، ومن حيث قدرتها على بناء شخصية الفرد بحيث يسهل عليه الالتحاق والاندماج في سوق العمل. بالإضافة إلى الاهتمام بتدريب أعضاء هيئة التدريس وربطهم بمستجدات سوق العمل.
- جاءت العبارة(٢٥) وهي "زيارة الخريجين الذين التحقوا بسوق العمل ومعرفة أهم الصعوبات التي واجهوها" في المرتبة الخامسة بمتوسط حسابي (٤,٥ من ٥) وكانت نسبة الموافق(٩٦,٦) ومحايد (٢,٧٪) وعدم الموافقة(٠,٧٪). وهي تقع ضمن نطاق الفئة الأولى(٤,٢١ -٥) وهي فئة (أوافق بشدة)، ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى أن التواصل مع الخريجين الذين التحقوا بسوق العمل يعتبر تغذية راجعة هامة يتم على ضوئها مراجعة المناهج وطرق التدريس والتدريب.
- جاءت العبارة(٣٩) وهي "إنشاء وحدات تنسيق في كل كلية مجتمع تهتم بالتواصل والتنسيق مع مؤسسات سوق العمل" بالمرتبة السادسة بمتوسط حسابي (٤,٤٩ من ٥) وكانت نسبة الموافق(٩٣٪) ومحايد (٥,٥٪) وعدم الموافقة(١,٥٪). وهي تقع ضمن نطاق الفئة الأولى(٤,٢١ -٥) وهي فئة (أوافق بشدة)،ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى أن إنشاء وحدة للتنسيق والتواصل مع سوق العمل من شأنه أن يساهم في التقارب مع سوق العمل ومعرفة متطلباته، كما سيساهم في التنسيق مع مؤسسات سوق العمل بشأن تدريب الطلاب وتبادل الخبرات والتواصل مع الخريجين.

- جاءت العبارة(٢٧) وهي "العمل على تحديث المعلومات والبيانات بصورة دورية للحاق بالمتغيرات السريعة التي تؤثر على متطلبات سوق العمل" بالمرتبة الخامسة عشر بمتوسط حسابي (٤,٤٣ من ٥) وكانت نسبة الموافق(٩٣,٨٪) ومحايد (٤,٧٪) وعدم الموافقة(١,٥٪). وهي تقع ضمن نطاق الفئة الأولى(٤,٢١ -٥) وهي فئة (أوافق بشدة)،ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى التغيرات السريعة التي تطرأ على أسواق العمل في ظل التطوراتٍ التكنولوجية المتسارعة، فما كان مناسبا للأمس القريب ربما لم يعد مناسبا اليوم .
- جاءت العبارة (٢٢) وهي "توفير بيانات واضحة وحقيقية عن العاطلين عن العمل بسبب عدم ملائمة تخصصاتهم لاحتياجات سوق العمل" بالمرتبة السادسة عشر بمتوسط حسابي(٤,٤١ من ٥) وكانت نسبة الموافق(٩٣,٥٪) ومحايد (٣,٦٪) وعدم الموافقة(٢,٩٪). وهي تقع ضمن نطاق الفئة الأولى(٤,٢١ -٥) وهي فئة (أوافق بشدة)، ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى أن توفر مثل هذه البيانات يجنب كليات المجتمع تخريج المزيد من البطالة، ويجعلها تستحدث برامج نوعيه،وبذلك يُعد توفر مثل هذه البيانات أمر في غاية الأهمية للمخططين وصناع القرار في كليات المجتمع.
- جاءت العبارة (٣١) وهي "جمع معلومات بصورة دورية من الرؤساء المباشرين للخريجين حول نقاط القوة ونقاط الضعف في أداء الخريجين" بالمرتبة السابعة عشر بمتوسط حسابي (٤,٤١ من ٥) وكانت نسبة الموافق(٩٢,٤٪) ومحايد (٧,١٪) وعدم الموافقة(٠,٥٪). وهي تقع ضمن نطاق الفئة الأولى(٤,٢١ -٥) وهي فئة (أوافق بشدة)، ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى كون الرؤساء المباشرين للخريجين هم الأكثر قدرة على تزويد القائمين على كليات المجتمع بمعلومات قيمة تساهم في تقويم مختلف العملية التعليمية في هذه الكليات .
- جاءت العبارة (٢٩) وهي "إشراك أشخاص من ذوي الخبرة في سوق العمل في تدريس بعض المقررات ذات الصبغة العملية" بالمرتبة الثامنةعشر بمتوسط حسابي(٤,٣٩ من ٥) وكانت نسبة الموافق(٩٢,٣٪) ومحايد (٥,٤٪) وعدم الموافقة(٢,٤٪). وهي تقع ضمن نطاق الفئة الأولى(٤,٢١ -٥) وهي فئة (أوافق بشدة)، ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى أن إشراك خبراء من سوق العمل في التدريس من شأنه أن يجعل الطالب أقرب إلى واقع العمل ومطلعا على مستجدات سوق العمل.
- جاءت العبارة(٢٤) وهي "معرفة الخطط المستقبلية للدولة من حيث عدد المشروعات الاستثمارية ونوعها" بالمرتبة التاسعة عشر بمتوسط حسابي (٤,٣٧من٥) وكانت نسبة الموافق(٩١,٣٪) ومحايد (٥,٦٪) وعدم الموافقة(٣,٢٪). وهي تقع ضمن نطاق الفئة الأولى(٤,٢١ -٥) وهي فئة (أوافق بشدة)، ويعزوالباحث هذه النتيجة إلى أن معرفة خطط الدولة المستقبلية أمر في غاية الأهمية للتخطيط للبرامج الأكاديمية والمناهج الدراسية.
- جاءت العبارة (٤٠) وهي "إشراك رجال الأعمال وأرباب العمل الذين يمتلكون مؤسسات في محيط الكلية في إدارة الكلية" بمتوسط حسابي(٣,٩٩ من ٥) وكانت نسبة الموافق(٧٤,٣٪) ومحايد (١٣,٥٪) وعدم الموافقة(١٢,١٪). وهي تقع

ضمن نطاق الفئة الثانية(٣,٤١ -٤,٢) وهي فئة (أوافق بشدة)، ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى أن إشراك رجال الأعمال وأرباب العمل في إدارة الكلية سيعمل على تمتين العلاقة بين كلية المجتمع ومؤسسات العمل في محيطها .

السؤال الثالث والرابع: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات عينة الدراسة حول المعوقات والمقترحات تعزى لمتغير الوظيفة (القيادات الأكاديمية، أعضاء هيئة التدريس، أرباب العمل، الخريجون)؟

للتعرف على ما إذا كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات أفراد الدراسة نحو عبارات محاور الدراسة باختلاف متغير جهة العمل استخدم الباحث اختبار تحليل التباين الأحادي ف (ANOVA One Way) للمقارنة بين استجابات فئات جهة العمل وجاءت النتائج كما هو موضح بالجدول رقم (١٠)

جدول رقم (١٠):نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي للكشف عن الفروق بين استجابات أفراد الدراسة تبعا لمتغير الوظيفة

المحور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة
المعوقات التي تواجه كليات المجتمع اليمنية فيما يتعلق بعدم مواءمة مخرجاتها مع متطلبات سوق العمل	بين المجموعات	١١,٤١٠	٣	٣,٨٠٣	٣٤,٤٨٩	٠,٠٠٠
	داخل المجموعات	٩٤,١٧٤	٨٥٤	٠,١١٠		
المقترحات التي يمكن أن تساعد كليات المجتمع في الجمهورية اليمنية في التغلب على الصعوبات التي تواجهها في مواءمة مخرجاتها مع متطلبات سوق العمل	بين المجموعات	٣,٥٢٥	٣	١,١٧٥	٩,٩٠٤	٠,٠٠٠
	داخل المجموعات	١٠١,٣١٦	٨٥٤	٠,١١٩		

ومن خلال الجدول أعلاه يتضح وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة(٠,٠١) فأقل بين استجابات أفراد الدراسة نحو المحاور الثلاثة تبعا لمتغير الوظيفة، ولتحديد الفروق بين استجابة كل فئتين من فئات أفراد الدراسة نحو المحاور الثلاثة استخدم الباحث اختبار شيفيه (Sheffe) وجاءت النتائج كما في الجدول رقم (١١).

جدول رقم (١١): نتائج اختبار شيفيه للفروق بين استجابة أفراد الدراسة

المحور	الفئة	المتوسط	القيادات الأكاديمية	أعضاء هيئة التدريس	الخريجين	أرباب العمل
المعوقات التي تواجه كليات المجتمع اليمنية فيما يتعلق بعدم مواءمة مخرجاتها مع متطلبات سوق العمل	القيادات الأكاديمية	٣,٩٣	- - -			◆◆
	أعضاء هيئة التدريس	٤,١٠		- - -	◆	◆◆
	الخرجين	٣,٩٥			- - -	◆◆
	أرباب العمل	٤,٢٢				- - -
المقترحات التي يمكن أن تساعد كليات المجتمع في الجمهورية اليمنية في التغلب على الصعوبات التي تواجهها في مواءمة مخرجاتها مع متطلبات سوق العمل	القيادات الأكاديمية	٤,٣٩	- - - -			◆
	أعضاء هيئة التدريس	٤,٤١		- - -		◆
	الخرجين	٤,٤١			- - -	◆◆
	أرباب العمل	٤,٥٤				- - -

❖ فروق دالة عند مستوى ٠,٠٥ فأقل ❖❖فروق دالة عند مستوى ٠,٠١ فأقل

من خلا ل النتائج الموضحة أعلاه يتضح مايلي:

- وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ٠,٠١ فأقل بين أفراد الدراسة من القيادات الأكاديمية وأفراد الدراسة من أرباب العمل نحو محور المعوقات التي تواجه كليات المجتمع في الجمهورية اليمنية فيما يتعلق بعدم مواءمة مخرجاتها مع متطلبات سوق العمل، وتبين أن الفرق لصالح أرباب العمل، وقد يعزى ذلك إلى أن أرباب العمل هم المستفيد الأول من مخرجات كليات المجتمع وهم الأكثر التصاقا بعالم العمل وتحديد احتياجاته وهم من لاحظ الفرق بين قدرات مخرجات هذه الكليات ومتطلبات العمل.
- وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ٠,٠٥ فأقل بين أفراد الدراسة من أعضاء هيئة التدريس والخريجين نحو محور المعوقات التي تواجه كليات المجتمع اليمنية فيما يتعلق بعدم مواءمة مخرجاتها مع متطلبات سوق العمل، وتبين أن الفرق لصالح أعضاء هيئة التدريس، وقد يعزى ذلك إلى معرفة أعضاء هيئة التدريس بالمعوقات والصعوبات التي يواجهونها أثناء التدريس والتدريب.
- وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ٠,٠١ فأقل بين أفراد الدراسة من أعضاء هيئة التدريس وأرباب العمل نحو محور المعوقات التي تواجه كليات المجتمع في الجمهوريةاليمنية فيما يتعلق بعدم مواءمة مخرجاتها مع متطلبات سوق العمل، وتبين أن الفرق لصالح أرباب العمل وقد يعزى ذلك إلى كون أرباب العمل أكثر التصاقا بالسوق وأكثر دراية بالمعوقات التي تواجه المخرجات.
- وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ٠,٠١ فأقل بين أفراد الدراسة من الخريجين وأرباب العمل نحو محور المعوقات التي تواجه كليات المجتمع في الجمهورية اليمنية فيما يتعلق بعدم مواءمة مخرجاتها مع متطلبات سوق العمل، وتبين أن الفرق لصالح أرباب العمل،وقد يعزى ذلك إلى كون أرباب العمل أكثر التصاقا بالسوق وأكثر دراية باحتياجات سوق العمل.
- وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ٠,٠٥ فأقل بين أفراد الدراسة من القيادات الأكاديمية وأرباب العمل نحو محور المقترحات التي يمكن أن تساعد كليات المجتمع في التغلب على الصعوبات التي تواجهها في مواءمة مخرجاتها مع متطلبات سوق العمل.
- وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ٠,٠٥ فأقل بين أفراد الدراسة من أعضاء هيئة التدريس وأرباب العمل نحو محور المقترحات التي يمكن أن تساعد كليات المجتمع في التغلب على الصعوبات التي تواجهها في مواءمة مخرجاتها مع متطلبات سوق العمل.
- وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ٠,٠١ فأقل بين أفراد الدراسة من الخرجين وأرباب العمل نحو محور المقترحات التي يمكن أن تساعد كليات المجتمع في التغلب على الصعوبات التي تواجهها في مواءمة مخرجاتها مع متطلبات سوق العمل.

• **ملخص نتائج الدراسة وتوصيات الدراسة**:

• **ملخص نتائج الدراسة** :

أولا: في مجال المعوقات التي توجه كليات المجتمع في الجمهورية اليمنية فيما يتعلق بعدم مواءمة مخرجاتها مع متطلبات سوق العمل.

- ضعف في تأهيل أعضاء هيئة التدريس في النواحي العملية.
- عدم وجود تنسيق بين كليات المجتمع ومؤسسات سوق العمل فيما يتعلق بوضع المناهج وتدريب الطلاب وتبادل الخبرات.
- عدم وجود بيانات دقيقة وواضحة عن سوق العمل من حيث الاحتياجات وعن البطالة في العمالة.
- عدم وجود قوانين ولوائح تنظم العلاقة بين مؤسسات التعليم ومؤسسات سوق العمل.
- عدم اهتمام كليات المجتمع بأساليب التعلم الحديثة من خلال إقامة دورات تدريبية مستمرة لأعضاء هيئة التدريس.
- تدني مستوى وعي المجتمع بأهمية الشراكة بين مؤسسات التعليم ومؤسسات سوق العمل.
- قلة الموارد المالية اللازمة لعمليات التدريب والتأهيل.

ثانياً: في مجال المقترحات التي يمكن أن تساعد كليات المجتمع في الجمهورية اليمنية في التغلب على الصعوبات التي تواجهها في مواءمة مخرجاتها مع متطلبات سوق العمل.

- تصميم مناهج دراسية مرنة سهلة التغيير بحسب حاجة سوق العمل.
- عقد دورات تدريبية لأعضاء هيئة التدريس بالاشتراك مع مؤسسات سوق العمل.
- التواصل مع خريجي الكليات بعد تخرجهم وبعد التحاقهم بسوق العمل لمعرفة الصعوبات التي واجهوها.
- إنشاء وحدة تنسيق مع سوق العمل في كل كلية تهتم بالتواصل مع مؤسسات سوق العمل المحيطة بالكلية.
- ربط مشاريع تخرج الطلاب بحل مشاكل قائمة في مؤسسات سوق العمل.
- توفير بيانات عن احتياجات سوق العمل وعن عدد العاطلين وتخصصاتهم.
- إشراك خبراء من مؤسسات سوق العمل في عمليات صياغة المناهج وعمليات التدريب.
- مشاركة رجال الأعمال كأعضاء مجلس أمناء لكليات المجتمع.

• **التوصيات** :

- دعوة المسؤولين في كليات المجتمع إلى الدراسة الفعلية لاحتياجات سوق العمل.
- عقد شراكات حقيقية مع مؤسسات سوق العمل،كآلية من آليات المواءمة بما يسهم في تخريج طلبه يمتلكون المهارات والكفايات اللازمة لسوق العمل .
- الاستعانة بالاختصاصيين والفنيين العاملين في سوق العمل كمحاضرين في بعض الجوانب التطبيقية.

- مشاركة ممثلي المجتمع وسوق العمل في عملية تقويم مخرجات كليات المجتمع.
- تطوير مناهج وبرامج كليات المجتمع باستمرار بما يتماشى مع مستجدات سوق العمل ومتطلبات التنمية.
- التقييم الدوري لكافة عناصر العملية التعليمية من مناهج وأعضاء هيئة تدريس ووسائل تعليمية ومخرجات.
- إيجاد وحدة تنسيق بين كل كلية مجتمع ومؤسسات سوق العمل المحيطة بها.
- استحداث إدارة خاصة في الجهاز التنفيذي لكليات المجتمع تُعنى بأبحاث سوق العمل واتجاهاته.
- العمل على إصدار قانون لتنظيم العلاقة بين كليات المجتمع ومؤسسات سوق العمل بما يضمن تعاون الطرفين للوصول لمخرجات تواءم متطلبات سوق العمل.
- التركيز على استخدام وسائل وطرق تدريس حديثة تعتمد على التفكير الناقد وتنمية الإبداع والقدرة على حل المشكلات.
- التركيز على التعليم التعاوني والتعليم في موقع العمل.
- استحداث مجلس أمناء لكل كلية ودعوة أرباب العمل والمسؤولين الحكوميين للانضمام إليه وإشراكهم في اتخاذ القرارات الهامة.
- إقامة أنشطة يدعى إليها أرباب العمل لعرض فرصهم الوظيفية ومتطلباتها تحت عناوين مثل (يوم المهنة، من الكلية إلى سوق العمل،تعلم لتعمل، التعليم من أجل العمل).

• المراجع العربية :

- أبو الرب، أحمد محمود .دور كليات المجتمع في نظام التعليم الأردني، رسالة المعلم ، المجلد (٣٦)، العدد (٤) ١٤١٦هـ.
- الأغبري، عبد الصمد (١٩٩٥م). التعليم العالي وحتمية التغيير:نموذج إجرائي لتطويع كلية المجتمع في الوطن العربي. المؤتمر السنوي الثالث (إدارة التغيير في التربية وإدارته في الوطن العربي. المجلد ٢. يناير ١٩٩٥م .
- الأغبري، عبد الصمد (٢٠٠٢م). إستراتيجية تطوير كليات المجتمع في المملكة العربية السعودية. التربية المعاصرة – مصر، س ١٩، ع ٦١.
- باعباد، علي هود (٢٠٠٨). فلسفة التعليم العالي في الجمهورية اليمنية (التحديات وسوق العمل والرؤية المستقبلية). مجلة اتحاد الجامعات العربية – الأردن، ع ٥٠. ص ٤٧٣ - ٥١٣.
- بدر الدين،عبد الله يحيى يحيى ناصر (٢٠١٠م) . تصور مقترح لتطوير أداء كليات المجتمع بالجمهورية اليمنية في ضوء معايير الجودة الشاملة.رسالة ماجستير غير منشورة. معهد البحوث والدراسات العربية. جامعة الدول العربية.
- بوبشيت، الجوهرة بنت إبراهيم (١٤١٨هـ). إنشاء كليات المجتمع للبنات في المملكة العربية السعودية: المبررات والبرامج المفتوحة (دراسة ميدانية). رسالة دكتوراة غير منشورة. كلية التربية.جامعة أم القرى. مكة المكرمة .١٤١٨هـ.
- بوبطانة، عبد الله. (٢٠٠١). تفعيل التعاون بين التعليم وقطاع الأعمال نماذج من التجارب العالمية، سلسة إضاءات، مكتب التربية العربي لدول الخليج، الرياض٢٠٠١م.

- بوبطاينة،عبدالله ؛معوض،هدى(١٩٨٥م).كليات المجتمع ،تطورها أهدافها ووظائفها.ندوة المسئولين عن التعليم العالي المتوسط في الوطن العربي –المنظمة العربية للتربية والعلوم –تونس (١٩٨٥).
- التل، أحمد، (١٩٨٦م). كليات المجتمع الأردنية بوصفها نمطاً من أنماط التعليم المستمر. ندوة أسس التعليم المستمر في مجال تعليم الكبار، أبو ظبي(١٣ -١٧ يناير ١٩٨٥)، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، مطبعة الإرشاد، بغداد، ١٩٨٦م ، ٢٩٦ - ٢٣٣
- الحاج، أحمد سعيد (مستشار رئيس الجهاز التنفيذي للمجلس الأعلى لكليات المجتمع) (١٤ أكتوبر ٢٠١٢). التدريب المهني وسوق العمل. صحيفة الجمهورية.اليمن.
- الحاج، أحمد سعيد (مستشار رئيس الجهاز التنفيذي للمجلس الأعلى لكليات المجتمع) (١٧ يونيو ٢٠١٢م). كليات المجتمع ....النسخة المشوهة . صحيفة الثورة – اليمن ص.
- الحبيب، عبد الرحمن محمد (١٤٢٦هـ). دور كليات المجتمع في تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية، مجلة جامعة الملك سعود، العلوم التربوية، المجلد ١٧،١٤٢٦هـ.
- حسين،ناصر ميلاد (٢٠١٠م). سياسة الملاءمة بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل في الدول العربية.دراسة مقدمة للملتقى مخرجات التعليم العالي وسوق العمل في الدول العربية (الإستراتيجيات -السياسات –الآليات) المنامة ،البحرين ٢٠١٠. المنظمة العربية للتنمية الإدارية. ٢٠١١م. جامعة الدول العربية.
- حنفي، محمد ماهر؛ القصيبي،راشد؛ السعيد، عصام (٢٠١٠م). دور كليات المجتمع الأمريكية في تلبية متطلبات سوق العمل وكيفية الاستفادة منها في مصر . مجلة كلية التربية ببور سعيد. مجلد ٤ .العدد ٧ .
- الخطيب، محمد شحات (١٤٢٤هـ). التعليم العالي قضايا ورؤى، دار الخريجي للنشر و التوزيع، الرياض .١٤٢٤هـ.
- الراجح، محمد (٢٩ نوفمبر ٢٠١٢). التعليم الفني والمهني :إختلالات عديدة وفجوة عميقة بين مخرجاته ومتطلبات سوق العمل . مجلة التدريب والتقنية .صادرة عن وزارة التعليم الفني والتديب المهني . اليمن www.altadreeb.net.
- راوية ، بشرى عبد الكريم حمود (٢٠١١م) .علاقة مخرجات التعليم العالي بسوق العمل في الجمهوريةاليمنية خلال الفترة (١٩٩٠ - ٢٠٠٨م). دراسة دكتوراه غير منشورة . كلية الإقتصاد والعلوم السياسية .جامعة القاهرة .
- الربيعي ، سعيد بن حمد (٢٠٠٨) . التعليم العالي في عصر المعرفة.دار الشروق للنشر والتوزيع. عمان، عمان.
- الرواف، هيا بنت سعيد بن عبدالله (٢٠٠٨م) . مدى تحقيق كليات المجتمع للبنات في منطقة الرياض حاجة سوق العمل. مجلة التربية جامعة الزقازيق. العدد ١.
- الزبيري،عز الدين عبد الوهاب (٢٠١١م) . مدى مواءمة التخصصات التقنية في كليات المجتمع مع متطلبات سوق العمل اليمني –كلية المجتمع –صنعاء حالة دراسية تطبيقية. رسالة ماجستير غير منشورة. كلية التجارة والإقتصاد - جامعة صنعاء.
- الشمري، سعود بن نايف. تصور مقترح لتطوير كليات المجتمع في المملكة العربية السعودية في ضوء التجارب العالمية المعاصرة، رسالة دكتوراه غير منشورة. كلية التربية.جامعة أم القرى. مكة المكرمة. ١٤٢٧هـ.
- صالح، إنصاف عباد عوض (٢٠١٠). أهمية موائمة مخرجات التعليم الفني والتدريب المهني لحاجة سوق العمل (دراسة حالة:محافظة عدن)،رسالة ماجستير غير منشورة. كلية الاقتصاد،جامعة عدن. عدن.
- عبيدات، ذوقان (١٩٨٣م) . برامج الدراسة في كليات المجتمع، مجلة رسالة المعلم ،وزراة التربية ، المجلد (٢٤) ، العدد (٤) ، عمان.

- عبيدات، ذوقان وآخرون(١٤٢٢ه). البحث، مفهومه وأدواته وأساليبه. الأردن،عمان، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
- عون ، جميل أحمد عون (٢٠٠٧م) . مخرجات التعليم الجامعي وعلاقته بسوق العمل والتنمية - دراسة تطبيقية في البنية الإجتماعية. المركز اليمني للدراسات الإجتماعية وبحوث العمل . الطبعة الاولى. صنعاء .
- قانون رقم (٥) لسنة ١٩٩٦م بشأن كليات المجتمع،١٣فبراير ١٩٩٦م.
- كلية المجتمع صنعاء(٢٠٠٥). كلية المجتمع صنعاء . النشأة والتطور كتاب صادر عن كلية المجتمع - صنعاء. الطبعة الأولى ،مايو ٢٠٠٥م.
- المجلس الأعلى لكليات المجتمع(٢٠٠٤).ورشة تقييم مشروع كليات المجتمع اليمنية ، ١٥ - ١٦ مارس ٢٠٠٣م.
- المجيدي، عبد الفتاح(٢٠٠٧م).تطور التعليم الجامعي في اليمن ، مجلة الباحث الجامعي، يوليو - سبتمبر، اليمن ٢٠٠٧م.
- ناصر ، مثنى عبدالله (٢٠٠٧م) .التعليم في الدول العربية والتحديات الإقتصادية المستجدة مواجهه أم مواءمة .دراسة مقدمة لمؤتمر الجامعات العربية -التحديات والآفاق المستقبلية . المغرب ٢٠٠٧م
- نذر، فاطمة عباس وآخرون (٢٠٠٢م). تصور مقترح لإنشاء كليات المجتمع في ضوء الخبرات الأجنبية والعربية واحتياجات المجتمع بدولة الكويت (دراسة ميدانية لمستقبل التعليم العالي بدولة الكويت). مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية. العدد١١٠. جامعة الكويت.
- النشرات الصادرة عن المجلس التنفيذي لكليات المجتمع في الجمهورية اليمنية.
- وزرة التعليم العالي والبحث العلمي (٢٠٠٣).نظام كليات المجتمع اليمنية .
- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. الإستراتيجية الوطنية للتعليم العالي في الجمهورية اليمنية وخطة العمل المستقبلية ٢٠٠٦ -٢٠١٠م.
- وزارة التعليم الفني والتدريب المهني (٢٠٠٧). قرار وزاري رقم(١٢٠) لسنة ٢٠٠٧ بشأن اللائحة التنظيمية للتدريب التعاوني ، الجمهورية اليمنية .
- وزارة التعليم الفني والتدريب المهني (٢٠١٠). قرار وزاري رقم (٥٧) لسنة ٢٠١٠،بشأن اللائحة التنظيمية للمجالس الإستشاريةللتعليم الفني والتدريب المهني في أمانة العاصمة والمحافظات ، الجمهورية اليمنية.
- وزارة التعليم الفني والتدريب المهني (٢٠٠٧).قرار وزاري رقم (١٦) بشأن اللائحة التنظيمية لإعداد و تطوير و إنتاج المناهج التعليمية والإختبارات المهنية للمعاهد المهنية والتقنية، الجمهورية اليمنية.

• **المراجع الأجنبية** :

- Adams, Jimmy lee (2008)Examining The Characters Of Market Responsive Community Colleges A Comparison Of Leadership Perceptions In Workforce Development, Unpublished PHD Thesis, University Of Sam Hoston, United States.
- Baily ,Shirley Ann King (2009) .Student and Employer perceptions of work-Based Learning in Mississippi,Un Published phd, Faculty of Mississippi State University. P.P 1-189.
- Brewer, Dominic; Gray ,Maryann(1997). Connecting College And Community In The New Economy ? An Analysis of Community college Faculity-labor Market Linkages.

- Button, Christopher John(2009).Community College As A path To Baccalaureate Degree Attainment And Social Mobility: Are Community Colleges Fulfilling This Role ?, Unpublished PHD Thesis, University Of Iowa . Iowa, United States.
- Cohen, Arthur. M;Brawer, Florence. B(2008).The American Community College, fifth edition. John wiley .
- Cotham, Bridgat Jones(2000).The Role Of Tennessee Community Colleges In The Economic Development , Unpublished PHD Thesis, University Of Louisville, Kentucky, United States.
- Gonzales,Freddy(2012). Th Alignment Of Community Colleges &Workforce Development.
- Lorenzo, Albert (1994)The Mission And Function Of The Community College: Over view. In G. Baker (Ed), A handbook On The Community College In America(pp112-122). Westport, CT: Greenwood press.
- Passero, Thomass(2011).Using Popular Culture To Teach The Community College Business Curriculum: A comparative Study, Unpublished PHD Thesis, University Of Toledo. Ohio, United States.
- Ratclif, J(1994).Seven Stream In The Historical Development Of The Modern Community College. In G. Baker (Ed), A handbook On The Community College In America(pp3-16). Westport, CT: Greenwood press.
- Stafford, Susan.H (2006). Community College IsIt Right For you, Wieley Publishing, Inc, Canada ,2006.
- The Carnegie Commission on Higher Education, The Open Door Colleges Polices For community college, Mcgro Hill Book Co.1970.
- Wakefield, Jill A.(1992).Training Partnerships Between Businesses And Community Technical Colleges In Washington State, Unpublished PHD Thesis, Seattle University, United States.
- Wang, wei.(2006). The Role Of Community Education In Fulfilling The Missions Of Community College: Perspectives Of Presidents And program Directors, Unpublished PHD Thesis. Michigan state University, united states.

❋❋❋❋❋❋❋